# رسالتان في اللغة
# لابن كمال باشا( ت٩٤٠هـ)
# دراسة وتحقيق

أ.د. جاسم الحاج جاسم

الجامعة العراقية/ كلية العلوم الإسلامية

أ.م. بشرى أحمد محمد أمين

الجامعة العراقية/كلية التربية للبنات

**Two Letters in Linguistics of Ibn Kamal Pasha (940AH)**

**Study and investigation**

**Prof Bushrah Ahmed MohamedAmin**

**pro. Jasim Al–Haj Jasim**

**College of Education for Girls**

## ملخص

من الجميل بالعرفان لِمَنْ كان لهم الفضل في نشر علوم العربية والقرآن ، أنْ نخرجَ كنوزهم التي حفظوها لنا عبر الدهور والأزمان ، ومن هؤلاء العلامة شمس الدين ابن كمال باشا البغدادي (ت٩٤٠ه) رحمه الله ، والذي ذاع صيته في مشارق الأرض ومغاربها ، وها نحن هنا نميط اللثام عن رسالتين له جمعتا علوم اللغة والبلاغة ، الرسالة الأولى في ( تحقيق التضمين) ، والرسالة الثانية في ( تفكيك الضمائر) ، وفيها من اللطائف النفيسة والمباحث الشريفة التي قلّما يخوض فيها أهل الصنعة في عصره الذي كان فيه ٠ أما عملنا فقد استوى على قسمين ( قسم الدراسة وقسم التحقيق ) وجعلنا القسم الدراسي في محورين : الأول تضمن دراسة موجزة عن حياة ابن كمال باشا ، وشيوخه وتلاميذه وآثاره ، والمحور الثاني تناول التوصيف العام للمخطوطتين المحققتين ، الأولى في التضمين بالاعتماد على نسخة واحدة ، والثانية في تفكيك الضمائر بالاعتماد على نسختين ، وتضمن التوصيف إجراء المقابلة بين النسخ ، وذكر أماكن وجودها ، وإخراجها بطباعة حديثة مضبوطة الشكل من أولها إلى آخرها ، وبيان منهج المؤلف فيهما بالتفصيل ، وتخريج الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والأبيات الشعرية ، وعمل فهارس عامة منها للأعلام الواردة في قسم الدراسة ، كذلك الواردة في قسم التحقيق ،مع قائمة بأسماء مصادر الدراسة والتحقيق ٠

## Abstract

Praise be to Allah .peace and blessing be upon our prophet and saver Mohammed bin Abdullah the last of the prophets and messengers and his family and companions.

I am extremely dutiful to those who have contributed to the dissemination of the Arab science and the Quran. We need to display their treasures that they kept for us across the ages and times. One of those scientists was shams Al-din ibn kamal Basha Al-baghdadi (D 940 AH) god mercies him. He was famous in the East and the West . He was encyclopedic and he wrote books and letters in various sciences such as grammar rhetorics linguistics and jurisprudence. The researcher in this study uncovers two of his letters about linguistics and rhetorics. the first letter is about (achieving intended meaning) and the second letter is about (the separation of pronouns) these two letters involve valuable and precious information.

Our work is divided into two parts: the study and the investigation . the study section involves two sections: the first section involves a brief study of Ibn kamal Basha's life and his teachers, students, and works. the second section deals with the general description of the investigated letters: the first letter is about intended meaning depending on one copy; the second letter is about the separation of pronouns depending on two copies. the description includes carrying out the comparison between the copies, mentioning their places,

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا وشفيعنا محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى أله وصحبه أجمعين...أما بعد. فمن الجميل بالعرفان لِمَنْ كان لهم الفضل في نشر علوم العربية والقرآن، أنْ نخرجَ كنوزهم التي حفظوها لنا عبر الدهور والأزمان، ومن هؤلاء العلامة شمس الدين ابن كمال باشا البغدادي (ت٩٤٠هـ) رحمه الله، والذي ذاع صيته في مشارق الأرض ومغاربها، حتى بدأ طلاب العلم يأتونه من كل حدب وصوب، يحدوهم الأمل؛ لينهلوا من علمه وفقهه ، فقد كان موسوعياً، له من كل علم بطرف، فقد ألف كتباً ورسائل في علوم شتى، زخرت بها المكتبة الإسلامية عموماً والعربية خصوصاً، فكتب في النحو والصرف والبلاغة وعلم اللغة وفقهها، وها نحن هنا نميط اللثام عن رسالتين له جمعتا علوم اللغة والبلاغة، الرسالة الأولى في (تحقيق التضمين)، والرسالة الثانية في (تفكيك الضمائر)، وفيها من اللطائف النفيسة والمباحث الشريفة التي قلّما يخوض فيها أهل الصنعة في عصره الذي كان فيه.أما عملنا فقد استوى على قسمين (قسم الدراسة وقسم التحقيق) وجعلنا القسم الدراسي في محورين: الأول تضمن دراسة موجزة عن حياة ابن كمال باشا، وشيوخه وتلاميذه وآثاره، والمحور الثاني تناول التوصيف العام للمخطوطتين المحققتين، الأولى في التضمين بالاعتماد على نسخة واحدة، والثانية في تفكيك الضمائر بالاعتماد على نسختين، وتضمن التوصيف إجراء المقابلة بين النسخ، وذكر أماكن وجودها، وإخراجها بطباعة حديثة مضبوطة الشكل من أولها إلى آخرها، وبيان منهج المؤلف فيهما بالتفصيل، وتخريج الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والأبيات الشعرية، وعمل فهارس عامة منها للأعلام الواردة في قسم الدراسة، وكذلك الواردة في قسم التحقيق ،مع قائمة بأسماء مصادر الدراسة والتحقيق. وختاماً نسأل الله تعالى أن نكون قد وُفِّقْنا في إخراج المخطوط كما أراد مؤلفه، وأن يكون عملنا خالصاً لوجهه الكرين، فإن أصبنا فلِلّهِ الحمد والمِنّة، وإن أخطأنا فهذا طبع البشر والحمد لله في الأولى والآخرة.

## المحور الأول/ ابن كمال باشا حياته ومصنفاته

**أولاً- حياته ووفاته:** هو شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا زاده شيخ الإسلام ولقب بمفتي الثقلين[١]، وهو تركي مستعرب وكان جده من أمراء الدولة العثمانية[٢]، ولد سنة (٨٧٣هـ) على أرجح الأقوال واختلف في مكان ولادته، فمنهم من ذكر أنه ولد بمدينة طوقات من نواحي سيواس في شمال شرق تركيا وسط الأناضول، قال عنها ياقوت الحموي: «بلدة في أرض الروم، سبين قونيا وسيواس ذات قلعة حصينة»[٣]. ويرى آخرون أنّ مولده كان بمدينة أدرنه، وهذا مرجح ؛لأن ابن كمال باشا نشأ وقضى مراحل حياته الأولى بِهذه المدينة. ونشأ في بيت عز وسلطان حتى توفي سنة (٩٤٠هـ).

**ثانياً/ مكانته العلمية:** بلغت شهرة ابن كمال باشا الآفاق حتى فاق علماء عصره، وذلك من جهات كثيرة، منها كثرة مؤلفاته ، فقد كان عالماً موسوعياً، برع في التأليف في مختلف الفنون؛ لتمكنه في اللغات الثلاث (العربية والتركية والفارسية)، فألف في التفسير والعقيدة والفقه وعلم الكلام والتجويد والقراءات واللغة والنحو والصرف وغيرها، حتى بعضهم فضله على الإمام جلال الدين السيوطي، ومنهم التميمي الذي قال فيه: «وعندي أن ابن كمال باشا أدق نظراً من السيوطي، وأحسن فهماً، وأكثر تصرفاً، على أنهما كانا جمال ذلك العصر، وفخر ذلك الدهر»[٤].

**ثالثاً/ شيوخه:** لم تذكر المصادر التي ترجمت لابن كمال باشا إلا أربعة من شيوخه وهم:

١. المولى معروف زاده: هو سنان الدين يوسف بن خضر بك بن جلال الدين الحنفي، عمل بالتدريس، وكان معلماً للسلطان بايزيد خان ، فلقي عنده الحظوة والقبول، ولم يتركه حتى مات، توفي المولى معروف سنة (٨٩١هـ)[٥].

٢. المولى خطيب زاده: هو محيي الدين أفندي خطيب زاده الحنفي، محمد بن إبراهيم الرومي، برع في علم الكلام والعقيدة ، كان فصيح اللسان عند المحادثة، من مصنفاته حواشٍ على شرح الوقاية لصدر الشريعة، ورسالة في فضائل الجهاد، توفي سنة (٩٠١هـ)[٦].

٣. المولى مصلح الدين القسطلاني: مصلح الدين القسطلاني الرومي الحنفي، درس في مدارس العلوم ، وولّي القضاء مرات عدّة، في أدرنه، وفي القسطنطينية وغيرها، من مصنفاته حواش على شرح العقائد ، وكتب حواشي على المقدمات الأربع، توفي سنة (٩٠١هـ)[٧].

٤. المولى لطف الله التوقاتي: المعروف بـ ملا لطفي، تعلم على يد القوشجي، وكان فطناً ذكياً كيّساً، أعطي مدرسة دار الحديث في أدرنه في زمن السلطان بايزيد خان، من مصنفاته حواشٍ على المفتاح للسيد الشريف ، وشرح المطالع، توفي سنة (٩٠٤هـ)[٨]، وذكر أنه مات مقتولاً سنة (٩٠٠هـ)[٩].

**رابعاً/ تلامذته:** نظراً لمكانته العلمية وشهرته الواسعة، وقدرته على التأليف في شتى العلوم والصنوف ، وباللغات الثلاث، صار طلاب العلم يأتونه من كل حدب وصوب ينهلون من علمه ويهتدون بآرائه، فأصبح له طلاب كثر نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

١. ابن قانوصه المكي: هو محمود بن قانوصه المكي المظفر، له كتاب (الزنبيل المدون) توفي سنة (٩٤٠هـ)[١٠].

٢. هداية الله الحنفي: هو هداية الله بن بار علي التبريزي الحنفي القسطنطيني، كان عالماً عارفاً بالعربية والفقه توفي سنة (٩٤٩هـ)[١١].

٣. محمد عبد القادر الرومي: تعلم في مدارس الروع ، وولي القضاء مرات عدة، كان عالماً بالعلوم العقلية والنقلية، توفي سنة (٩٦٣هـ)[١٢].

٤. تاج الدين الحنفي: هو تاج الدين إبراهيم المناوي الحنفي، كان ملازماً لشيخه ابن كمال باشا، كان عالماً فقيهاً ورعاً، تولى التدريس، توفي سنة (٩٧٤هـ)[١٣].

٥. المولى علاء الدين المنوغادي: اشتهر بالكمال وفصاحة اللسان: نشأ وترعرع في حجر خاله، تتلمذ على يد علماء عصره حتى استقر عند شيخه ابن كمال باشا، تقلد عدداً من المناصب منها قضاء بغداد توفي سنة (٩٧٤هـ)[١٤].

٦. المولى أبو السعود العمادي: تولى منصب مفتي الديار الرومية هو وأبوه، ويعد خاتمة المصنفين في القرن العاشر، من أشهر مصنفاته إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن العظيم ، توفي سنة (٩٨٣هـ)[١٥].

**خامساً/ الوظائف التي تولاها:** كان شغوفاً ومنذ صغره بتلقي العلم والإهتمام بدراسة علوم الفقة والشريعة ونظرا لنسبه من ناحية الأب والجد وتاريخ عائلته العسكري فقد توجه بعد ذلك لسلك الجندية والتحق في الجيش العثماني. ونظراً لاكتمال نموه العلمي، فقد أصبح مدرساً وظل يترقى بالتدريس حتى صار مدرساً بالمدرسة الحجرية في أدرنه، وكلّفه السلطان بايزيد الثاني بكتابة تأريخ الدولة العثمانية بتوصية من عبد الرحمن بن علي المؤيد ، وقد أتم ابن كمال باشا كتابة التأريخ باللغة التركية، بعد ذلك درّس في مدرسة إسحاق باشا في اليونان ، ثم ولّاه السلطان سليم الأول المملكة في كثير من المدن في الدولة العثمانية ، ثم تولى قضاء القسطنطينية إلى أن وافاه الأجل رحمه الله تعالى[١٦].

**سادساً/آثاره:** خلَّفَ الإمامُ ابنُ كمال باشا – رحمه الله تعالى– تراثاً علمياً عظيماً، خدَمَ به الشريعةَ الإسلاميةَ، وأثرى به المكتبات بذخائرَ وروائعَ قلَّ نظيرُها، وعزَّ مثيلُها، ولم يترك باباً من العلوم إلا ودخلَهُ، ولم يغادر علماً أو فناً إلا وله فيه مصنفٌ أو رسالةٌ، فلا عجبَ أن يفوقَ تعدادُ رسائله ومؤلفاته مائةً وعشرينَ، ما بين متن وشرحٍ وحاشيةٍ ورسالة ونثرٍ، ولم يقتصر فيها على اللغة العربية، بل إنه ألَّفَ وصنَّفَ بالفارسيةِ والتركيةِ أيضاً. قال عنه طاش كبري زاده «قال الشيخ طاشكبري زاده – رحمه الله تعالى–: «وله يد طولى في الانشاء والنظم بالفارسية والتركية وقد صنف كتابا بالفارسية على منوال كتاب كلستان وسماه بنكارستان وصنف كتابا في تواريخ آل عثمان بالتركية وأبدع في إنشائه وأجاد وله كتاب في اللغة الفارسية وكل تصانيفه مقبولة بين الناس» ومن مصنفاته على سبيل المثال لا الحصر «– إيضاحُ الإصلاحِ في فقه الإمام أبي حنيفة ، تنقيحُ التنقيحِ في أصول الفقه، وهو تعليقاتٌ على تنقيح الأصول للعلامة صدر الشريعة المحبوبي (ت ٧٤٧هـ)، المنيرة، وهي رسالةٌ في الموعظةِ والتصوفِ، ترجمة كتاب النجومِ الزاهرةِ في ملوك مصرَ والقاهرة، لابن تغري بردي، فقد ترجمه إلى اللغة التركية بأمرٍ من السلطان سليم خان عند دخوله مصرَ. تفسيرُ ابن كمال باشا –رحمه الله تعالى–، وصلَ فيه إلى سورة الصافات، وُصِفَ بأنه: «تفسيرٌ لطيفٌ فيه

تحقيقاتٌ شريفةٌ، وتصرفاتٌ عجيبةٌ»س. كتابُ التعريفات، زادَ فيه زياداتٍ لطيفةً على تعريفات السيد الشريف الجرجاني. تـــأريخ آلِ عثمـــان، ألفه بإشارةٍ من السلطان بايزيد خان المعروف ببايزيـــد الصوفي، وقد وصل فيه إلى سنة ٩٣٣هـــ. دقائقُ الحقائق، كتب بعضَ الألفاظِ الفارسيَّةِ وحققها، وكان قد صنفه بالتركيةِ باسم الوزير إبراهيم باشا ، رجوع الشيخ إلى صباه في القوَّةِ على الباه، ترجمه بإشارة السلطان سليم خان –رحمه الله تعالى– ، يوسف وزليخا، ألفه باللغةِ التركيَّةِ. أشكال الفرائض، انتهى من تأليفه سنة ٩٢٧ هـــ. الأربعون في الحديث، كتاب الآدابِ في البحث. تأريخُ غزوةِ ميحاج. التجويد في علم الكلام، ثم قام بشرحه وسماهُ التجريد، قال الشيخ طاش كبري زاده – رحمه الله تعالى–: «وله كتاب في علم الكلام متن وشرح سماه تجريد التجريد». المهمات في فروع الحنفية. كتاب المُنْشآت، ألَّفـــه باللغةِ التركيةِ. رسالةُ الآيات العشر في أحوال الآخرة في الحشر. رسالةٌ في حد الخمرِ. رسالةٌ في الحالِ. التنبيه على غلطِ الجاهلِ والنبيه، وهو رسالةٌ ذكر فيها ما يقع على ألسنة الكتاب والعامة من أغلاطٍ في اللفظِ، تفسير سورةِ الملكِ. رسالةٌ في أقسامِ المجازِ. رسالة في تفكيك الضمائر. رسالةٌ في الجسمِ. رسالةٌ في التعريبِ. شرح مشارق الأنوار للصاغاني. شرح مصابيح السنة للإمام الفراء البغوي، رسالةٌ في القضاءِ والقدر، رســـالـــةٌ في القافِـيَةِ. رسالةٌ في العلم وماهيته. شرح حديث أربعين، اختار فيه ما كان مسجعاً من جوامع الكلمِ وغيره. شرح القشر العشر في معشر الحشر، وهي رسالةٌ في تفسير الآيات البينات في أهوال الحشر. حاشية على كتاب التهافت لخواجه زاده. جامع الفروع المشهور بفروع ابن الحداد. رسالةٌ في أسلوب الحكيم. راحةُ الأرواحِ في دفعِ عاهةِ الأشباحِ، وهي رسالةٌ مختصرةٌ في الطاعون. رسالةٌ في (مِنْ) التبعيضيَّةِ. رسالة في التضمين، كتاب أسرار النحو، رسالة في كاد، وله حواشٍ على تفسير الكشاف. وغيرها، وذكر أنها تجاوزت المئة والعشرين مصنفاً[١٧].

## المحور الثاني/ التوصيف العام للمخطوطات المحققة

**الرسالة الأولى/ في تحقيق التضمين:**

**أولا/ توثيق نسبة الرسالة إلى مؤلفها:** ذكرها ابن كمال باشا نفسه في رسالة له بعنوان (في أقسام المجاز)[١٨]، وهناك رسالة أخرى تحمل بعض محتوى رسالة التضمين وعنوانها (رسالة في التوسع في كلام العرب)[١٩]، وقد وردت عناوين هذه الرسالة – أعني التضمين– مختلفة بعضها عن بعض، مثل (التوسعات) كما عند آدْسِزْ برقم ١٩٢، وكذلك في مجموعة ببرنستون برقم ٢٩٠٤، وغيرها، وكما وردت بالعنوان المذكور هنا، ولذلك نرى بعض المترجمين لابن كمال باشا من المعاصرين التبس عليهم الأمر، فذكروها كأنّها رسالتان من ناحية، وجمعوا بينها وبين رسالة له ثانية بعنوان: (رسالة في التوسع)، كما أسلفنا ظنا منهم أنهما رسالة واحدة، مع أنّهما رسالتان مخـــتلفـــتان، من ناحية أخرى، كما فعل الدكتور محمود فجال في (مجلة عالم الكتب) عند ذكر مؤلفات ابن كمال باشا،

حيث ذكر برقم ١١٥، (رسالة في التضمين)، ثم أعاد ذكرها برقم ١٢٥ وعنوان: (رسالة في توسعات نبه عليها أصحاب الأدب)، مع أنّهما رسالة واحدة.ومن الجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أنّ الدكتور مصطفى شكعة في كتابه (جلال الدين السيوطي...)، نَسَب ’رسالةَ التضمين، لابن كمال باشا إلى الإمام السيوطي، وبنى عليها دراسة في فصل كامل، وهذا غير صحيح فليس هناك مؤلف للسيوطي في التضمين، كما أن رسالة التضمين فيها إشارات تدل على أنها لابن كمال باشا.

**ثانياً/ وصف المخطوط:** النسخة التي بين أيدينا من مخطوطات جامعة أم القرى في قسم المخطوطات برقم (8707-16) وهي ثلاث ورقات، وهي مصورة من مجموع رسائل لابن كمال باشا موجود في كلية الإلهيات بجامعة مرمرة في اسطنبول برقم ٣٣١ ورقم حفظ الرسالة م١٧/٥١، ورسالة التضمين تبدأ بالصفحة (٤٧) وتنتهي بالصفحة (٤٩) من المجموع ، وقد ذكر لنا أنّ هناك نسخة أخرى للمخطوط موجودة في مكتبة الخالدية في القدس الشريف برقم 7/918، وعلى الرغم من اتصالي بهم إلا أني لم أستطع الحصول على نسخة منها. أما بالنسبة لوصف المخطوط ، فهي مكونة من ثلاث ورقات غير معلومة الناسخ، في كل ورقة صفحتان، يبدأ المخطوط في النصف الثاني من الصفحة الأولى، كون النصف الأول نهاية رسالة بعنوان (في أقسام المجاز) وهي من مصنفات ابن كمال باشا، والنصف الثاني من الورقة الأخيرة بداية رسالة أخرى بعنوان (رسالة في الاستخلاف) وهذا يدل على أن المجموع هو للمؤلف نفسه، ومعدل الأسطر في الصفحات الكاملة (٢٧) سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد ما بين (١٨-١٩) كلمة ، وعدد الأسطر في الصفحة الأولى (١٦) سطراً، وعدد الكلمات يتراوح ما بين (١٦-١٨) سطراً، وأما عدد الأسطر في الصفحة الأخيرة (٢٠) سطراً، وعدد الكلمات يتراوح ما بين (١٦-١٩) كلمة، فيها، وفي جواب الرسالة أسطر من التعليقات للناسخ.

**منهج المؤلف في الرسالة:** بدأ ابن كمال باشا رسالته بتقسيم تضمينات العرب على قسمين: «قسم يُنقِصون عن معنى اللفظ بتجريده عن مفهومه الوضعي، وقسمٌ يَزيدون عليه بتضمينه معنى لفظٍ آخر»، فالأول قليل، وقد يكون في الأدوات والأفعال، والثاني كثير لا يمكن حصره، أو وضع ضوابط له، حتى قال ابن جني: «لو جُمِعَتْ تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات»[٢٠]، وعرّف التضمين بقوله: «التضمين أن يُقْصَدَ بلفظٍ معناه الحقيقي معنى لفظٍ آخر يُناسِبُه، ويدُلّ عليه بذكْرِ شيءٍ مِن متعلقات الآخر كقولِكَ : أحمدُ إليك فلاناً ....» ثم تلاه بذكر تعريفات العلماء السابقين له للتضمين، ومن ذلك تعريف السعد الدين التفتازاني، والشريف الفاضل، وله في بعضها نظر، فجملة القول فيها إنه لا بدّ فيها من إرادة معنيين في لفظ واحد يكون أحد المعنيين تمام المراد والآخر وسيلة إليه، لا يكون مقصوداً إصالةً؛ لأنّه لو كان غير ذلك لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، وخلص إلى أنّ الاهتمام إلى المعنى الآخر لا يكون أدنى من الاهتمام إلى المعنى الأول، بل قد تكون الغاية إلى المعنى الآخر أتمَّ وأكملَ كونه هو المطلوب للسياق.وجعل ابن كمال باشا إجراء المتعدي مجرى غير المتعدي والعكس

صحيح من أنواع التضمين، وهو من أنواع التوسعات الدلالية، وعلّل عدم إطلاق مصطلح (اللازم) بدل مصطلح (غير المتعدي) قائلاً: «وإنْ قلْنا: غير المتعدي دون اللازم ؛ ليتناول الاسم كما في أسد»؛ لأنّ المتبادر إلى الذهن أنّ غير المتعدي هو نظير اللازم في الدلالة، وهو يختص بالأفعال دون غيرها. وخُتِمَت الرسالة بذكر وجوه إجراء المتعدي مجرى غير المتعدي والعكس ، وذكر من وجوه الأول حمل النقيض على النقيض، ومن وجوه النوع الثاني الحذف والإيصال، وهي شائعة، ولكثرتها أفرد العلماء له فصولاً في مؤلفاتهم، ومن وجوه النوع الثاني أيضاً الحمل على النقيض أو النظير، وبعد كل ذلك اختار أن يكون التضمين البياني قياسياً لقلته ، والتضمين النحوي سماعي لكثرته. وقد تنوعت الشواهد في الرسالة، فمنها شواهد قرآنية وأحاديث نبوية وأبيات شعرية وأمثال، وتنوعت مصادر الرسالة أيضا، إلا أن اعتماده في الغالب كان على الزمخشري والبيضاوي والتفتازاني ومؤلفاتهم فضلاً عن مصادره من كتب النحو أمثال سيبويه والمبرد والرضي وكتب المعجمات كالصحاح للجوهري.

**الرسالة الثانية / رسالة في تفكيك الضمائر: (الاختلاف في تسمية الرسالة) :**

توجد للرسالة نسخ مبثوثة في مكتبات العالم ، منها مكتبة عاطف أفندي ٢٨١٦،و أيا صوفيا ٤٧٩٤، ٤٨٢٠، و أسعد أفندي ٣٥٤٦. وقد اختلف في تسميتها فقد ذكرها جميل بك ١: ٢٢٣، وبروكلمان برقم ١١٦ بعنوان: (رسالة في تفكيك الضمائر)، كما ورد في بعض مخطوطات الرسالة، وبرقم ١٧٣ بعنوان (رسالة تتعلق بالضمائر) ظنا منه أنّهما رسالتان مختلفتان مع أنّهما رسالة واحدة. وجاءت بعنوان (رسالة في تحقيق أحوال الضمائر) برقم /٩٧٨٩/ ٢ اسم الناسخ أحمد بن محمد – المكتبة الأسد– تاريخ النشر(١١٢٩هـ)– سوريا عدد الأوراق٥ ورقة [٥٩ب–٦٣ب]– التصنيف الرئيسي١٥١ النحو ضمن مجموع برقم (١١١,١١١٣٥٣٨). وقد اعتمدت في التحقيق على نسختين:

**النسخة الأولى/** وهي من مجموع رسائل لابن كمال باشا موجود في كلية الإلهيات بجامعة مرمرة في اسطنبول برقم ٣٣١ ورقم حفظ الرسالة م١٧/٥١، ورسالة التضمين تبدأ بالصفحة (٣٩) وتنتهي بالصفحة (٤٢) من المجموع، وعنها نسخة مصورة في مكتبة الملك عبدالله بن عبد العزيز في جامعة أم القرى برقم ( ٨٧٠٧–١٢) قسم المخطوطات غير معلومة الناسخ.

**وصف المخطوط:** المخطوط مكون من أربع ورقات، وكل ورقة مكونة من صفحتين ما عدا الورقة الأولى، فهي من صفحة واخدة ، وفيه سطران فقط ، فالصفحة السابقة هي نهاية مخطوط، وهو للمؤلف نفسه ويوجد في بقية الصفحات ما معدله (٢٧) سطراً، ويتراوح عدد الكلمات في كل سطر ما بين ١٧ إلى ١٩ سطراً.

**النسخة الثانية/** وهي الأم، وهي نسخة الجامعة الاسلامية في المملكة العربية السعودية – المخطوطات – برقم ٣٨٢٨ – ضمن مجموع الرقم٢ ( ٤١/٧٣١٣) عدد الأوراق ٦ (صفحتان في

كل ورقة)، وهي نسخة واضحة جدا غير معلومة الناسخ، وليس فيها تعليقات. كتب عليها في الصفحة الأولى (رسالة في تحقيق تفكيك الضمائر) لمولانا كمال باشازاده.

**وصف المخطوط:** المخطوط مكون من اثنتي عشرة صفحة، كُتِبَ العنوان على الصفحة الأولى، يوجد في الصفحة الواحدة ما معدله (٢١) سطراً، عدد الكلمات يتراوح ما بين (١٤-١٦) كلمة.

**منهج المؤلف في المخطوط:** بدأ المؤلف رسالته بحمد الله تعالى، والصلاة والسلام على رسوله الكريم (صلى الله عليه وسلم)، نبّهَ فيها خواص الأنام من وجوب الاحتراز من أوهام تتعلق بانتشار الضمائر وتفككها في الكلام، كون ذلك يؤدي إلى الاخلال بحسن النظم فيورث التنافر، ويذهب إلى التفكيك في الضمائر الذي يعني عودها إلى أشياء مختلفة ومراجع مختلفة، فليس بالضرورة عودها إلى مرجع واحد، وكذلك ينبّه إلى أن التفكيك في الضمائر إذا أدى إلى الالتباس في الكلام والاشتباه في المرام، يكون مخلّاً بالفصاحة، فلابدّ من صون الكلام الفصيح عنه لاتساق الفهم باقتضاء مساق الكلام إلى المعاني المرادة من الضمائر المنتشرة بسبب التفكيك الواقع بها. فهناك نوعان من التفكيك: أحدهما التفكيك المفضي إلى الانتشار، وذلك يكون بعود الضمير إلى أشياء متعددة، والثاني التفكيك غير المفضي إلى الانتشار، واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِي ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُۥ ۚ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾[٢١]، فمن المفسرين من يرجع الضمائر كلها إلى نبي الله موسى عليه السلام، ومنهم من يرجع بعضها إلى موسى وبعضها إلى التابوت ، وبذلك لا إخلال في جعل الأولوية للعود الأول أو العود الثاني إذا كان لا يؤدي الإخلال بحسن النظم. ومن الأوهام الأخرى التي ذكرها ابن كمال باشا مسألة حق الضمير بعد المضاف والمضاف إليه في رجوعه إلى المضاف دون المضاف إليه والعكس صحيح، وشرطه أن يكون لمرجع الضمير مزية في العربية والفصاحة، وقد ورد التنزيل به، فمن أمثلته قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾[٢٢]، فأرجع الضمير الذي في (به) إلى المضاف، وهو (العذاب)، وقوله تعالى : ﴿ وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾[٢٣]، فأرجع الضمير الذي في (بها) إلى المضاف إليه، وهو (النار)، وهذا دليل على التسوية في الفصاحة بين الإرجاعين، ولو لأحدهما مزية على الآخر لَما عدل عنه بلا باعث، فتبيّنَ بذلك عدم إصابة الذاهبين إلى الفرق بينهما بإثبات الأصالة لأحدهما دون الآخر. ومن الأوهام المذكرة أيضاً اعتبار المعنى في تذكير الضمير وتأنيثه، وهو شائع سائغ، وقد زخرت لغة العرب بأمثلته، ومنه ما رواه أبو حاتم عن الأصمعي أنه قال: قال أبو عمرو بن العلاء: سَمِعْتُ أعرابياً يقول: فلانٌ لَغوبٌ، جاءَتْهُ كِتابي فاحْتَقَرَها، فقُلْتُ: أتقول: جاءَتْهُ كِتابي؟ فقال: أليْسَ بِصحيفةٍ؟ ولقد أحسن من قال: أمرُ التّذكير والتأنيث سهل. وهذا النوع كثير في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾[٢٤]، فأنّث الفعل على اعتبار لفظ الجنة،

وذكّر في الحال على اعتبار أن المعنى هو البستان، وقس على ذلك. ومن الأوهام الأخرى ما زعمه النحويون أنّ الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى غير جائز، وقد فنّد ابن كمال باشا هذا الرأي مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ ﴾[٢٥]، فردّ على الزمخشري بأنّ هذا ليس إضماراً قبل الذكر، فإبراهيم فيه مقدّم في المعنى، وقد عنى بالذكر هنا ما يعمّ الحكم، فقوله تعالى: ﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[٢٦]، فإنّ المصدر العدل من (اعدلوا) هو مذكرٌ حُكماً بذكر فِعْلِه، وهو دليل على جواز وقوع الإضمار على الذكرِ، على شرط وجود قرينة في السياق والمقام لإرادته. ثم ختم المؤلف الرسالة بالحديث عن موضوع (الاستخدام)، وقد عرّه بأن يُراد باللفظِ معنىً، ثم يُراد بضميرٍ معنىً آخر سواءٌ كان المعنيان حقيقيّينِ أو مجازيّينِ، أو أحدهما حقيقياً والآخر مجازياً، وردّ على البلاغيين استشهادهم ببيتٍ للشاعر معاوية بن مالك قوله:

**إذا نَـزَلَ السّـماءُ بـأرْضِ قـومٍ .... رَعَيْنـاهُ وإنْ كـانوا عِضـابا**

فأرادوا بالسماء الغيث، وبالضمير الراجع إليها في (رعيناه) النّبْت، وهو عند ابن كمال باشا من باب الكناية، لا من باب الاستخدام، فقد أراد الشاعر بالسماء الغيث مجازاً ، وبنزول الغيث بالأرض نبات العشب كنايةً. وقد تنوعت الشواهد التي احتوتها الرسالة، فمنها شواهد قرآنية وأحاديث نبوية، وكلام العرب من الشعر والنثر، على ما سنقف عليه من خلال تحقيق النص. والله أعلم بالصواب.

**منهجنا في التحقيق:** الهدف من التحقيق هو إخراج المخطوط بالصورة التي كما أرادها المؤلف أن تكون، وحسبنا أنا بذلنا ما في وسعنا لذلك على الرغم من الصعوبات التي واهتنا في أثناء عملية التحقيق وخصوصاً فيما يتعلق بالمقابلة بين النسخ، وقد تلخص عملنا بالأمور الآتية:

**أولاً/** ضبط الرسائل المخطوطة بأكملها بالشكل وتحريكها من بدايتها إلى نهايتها حتى يكون خالياً من التصحيف والتحريف ، فضلاً عن توثيق نسبة الرسائل إلى صاحبها.

**ثانياً/** ضبط الآيات القرآنية بالشكل ووضعها بين أقواس زهرية تمييزاً لها من النصوص الأخرى.

**ثالثاً/** قمنا بترجمة للأعلام الذين ورد ذكرهم في المخطوط بالعودة إلى كتب التراجم، فقد وجدنا صعوبة في الحصول على ترجمة لبعض منهم لكونهم في عصور متأخرة.

**رابعاً/** توثيق الأقوال والنصوص المنقولة من علماء سبقوا عصر المؤلف وذلك بالعودة إلى مؤلفاتهم.

**خامساً/** تخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية.

**سادساً/** قمنا بدراسة بعض المسائل في الهامش، فقد وجدنا أنها بحاجة لبسط في القول، ودراسة كل رسالة بالكامل في القسم الدراسي لبيان منهج المؤلف فيها.

**سابعاً/** أقحمنا بعض الزيادات في المخطوط؛ لأنّ السياق يقتضي ذلك، وحصرناها بين أقواس.

**ثامناً/** وظّفنا علامات الترقيم كالفوارز والفوارز المنقوطة وعلامات الاستفهام.

**تاسعاً/** وضعنا فهارس للآيات والأعلام والأبيات، فضلاً عن مصادر التحقيق.

**نماذج من الرسائل المخطوطة**

**أولا/ رسالة التضمين.**

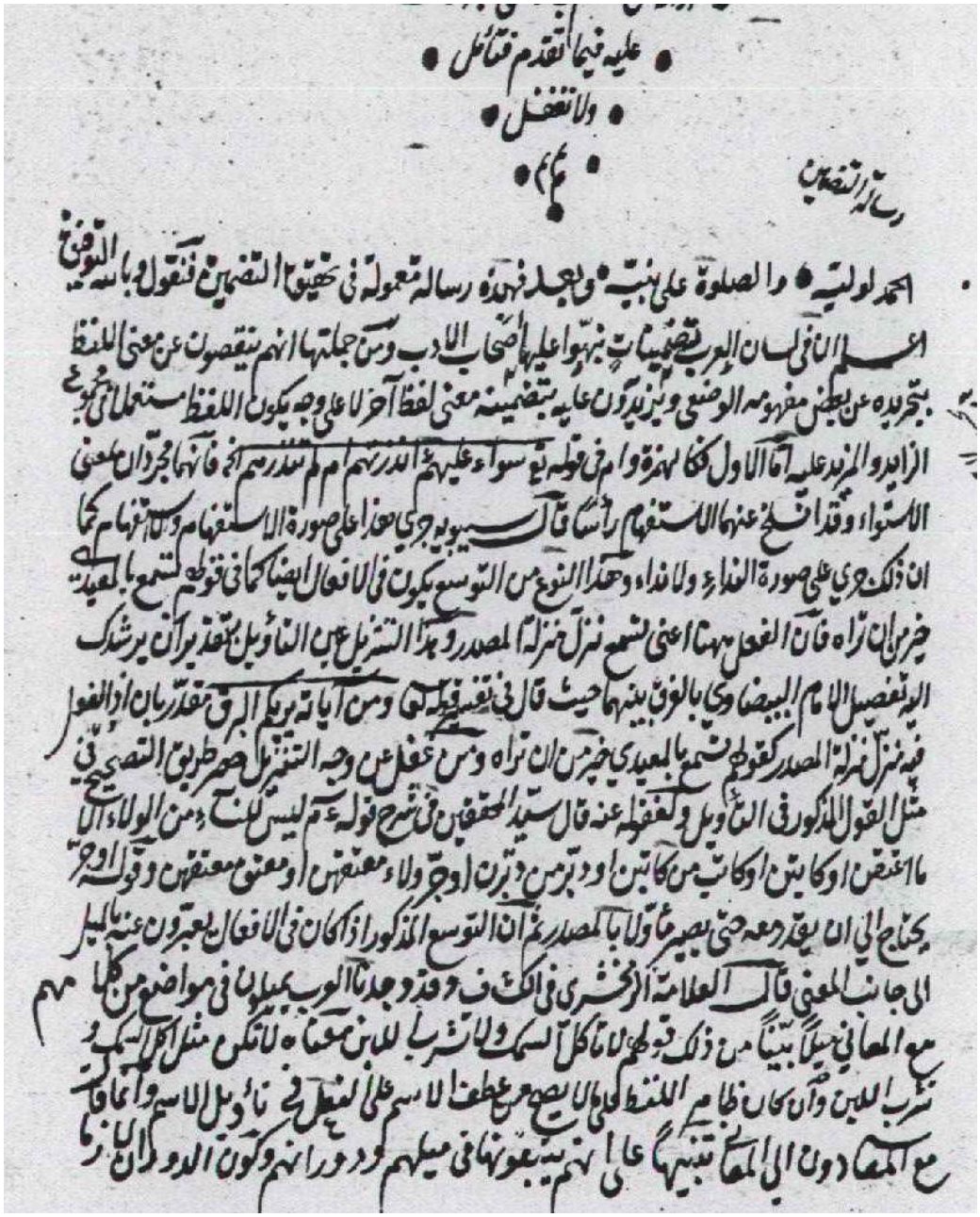

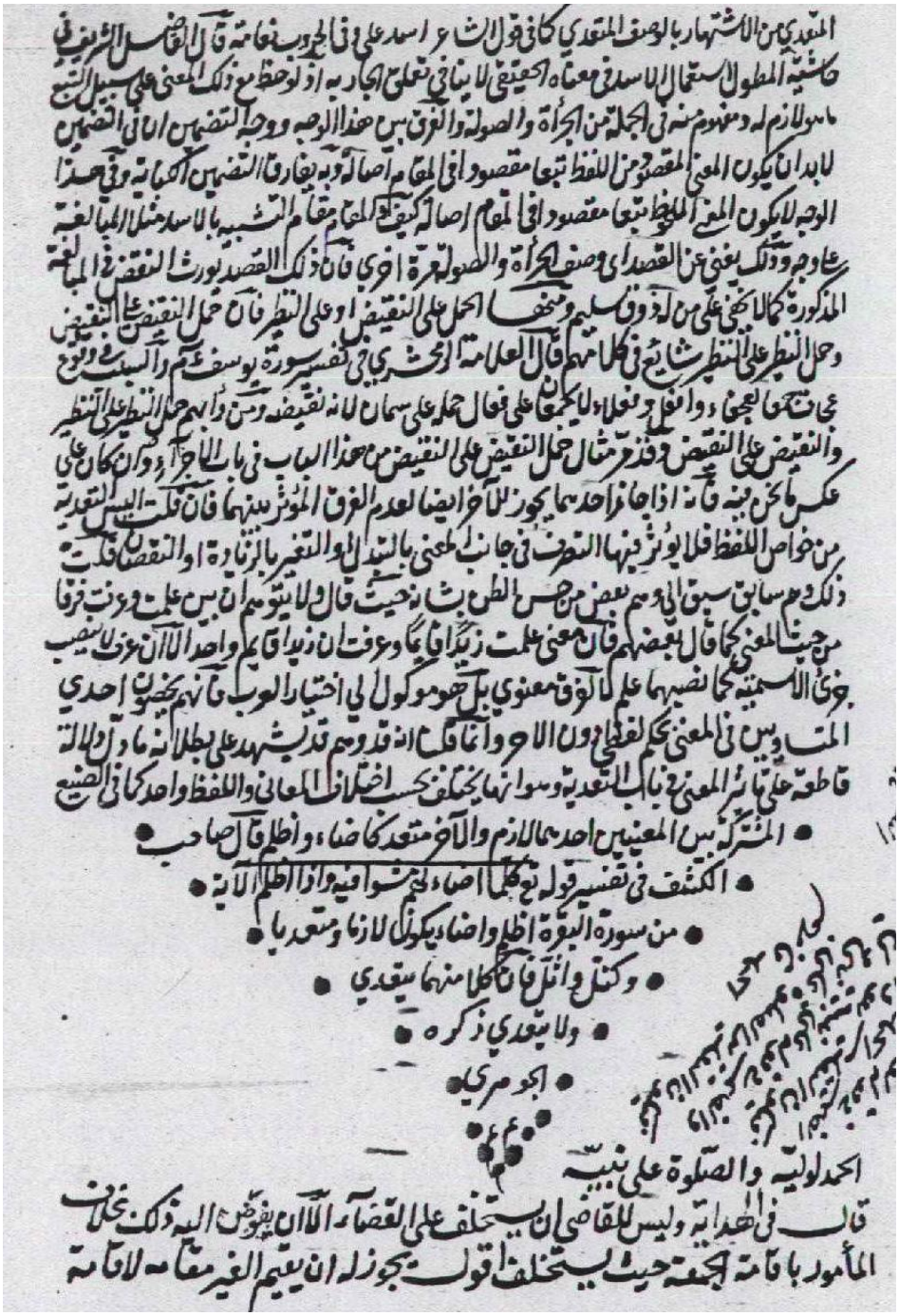

ثانياً / رسالة تفكيك الضمائر.

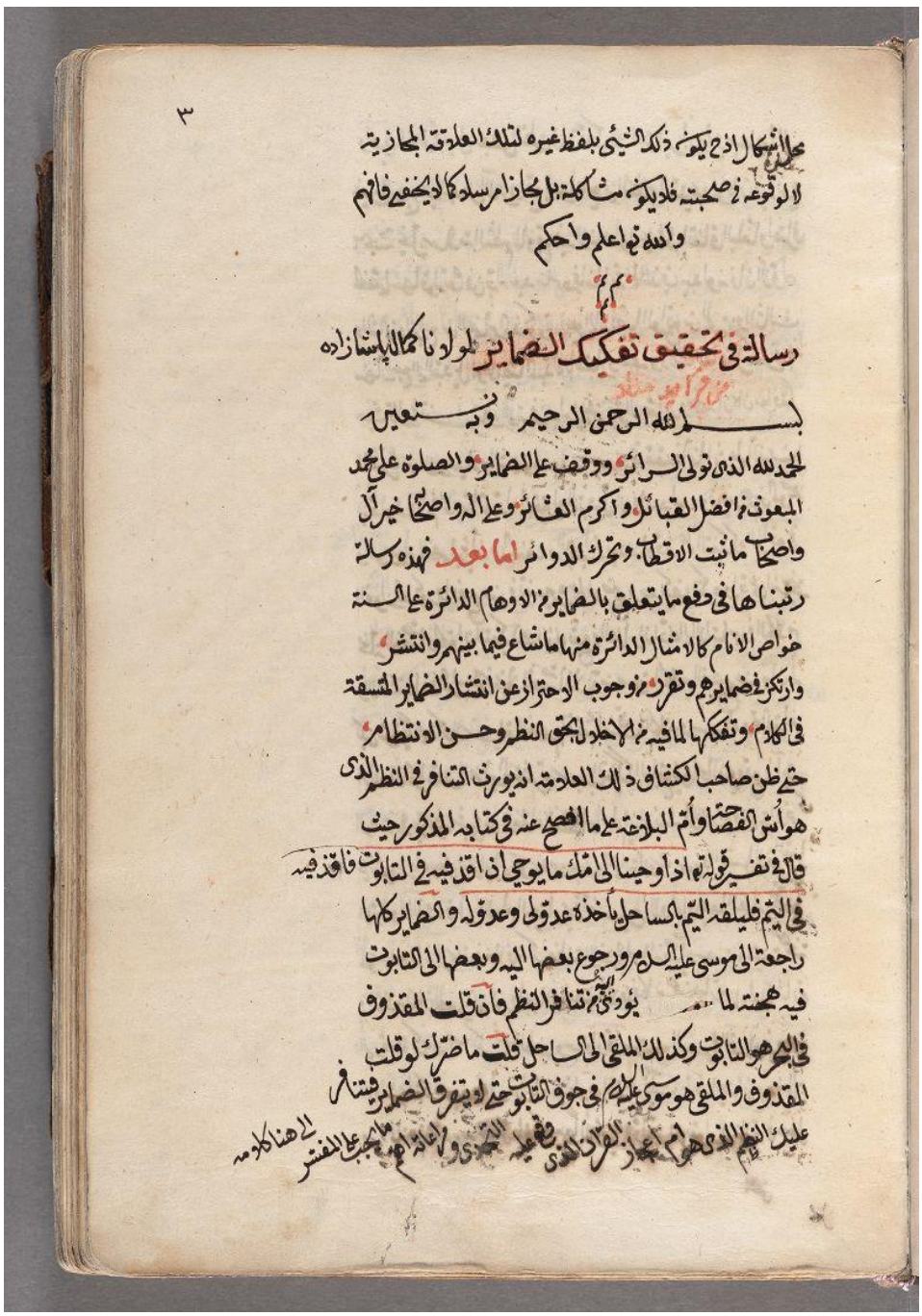

٣

على اشكال اذ يلزم ذلك الشيئ بلفظ غيره لتلك العلاقة المجازية
لا لوقوعه في صحبته فلا يلزم مشاكلة بل مجاز مرسل كما لا يخفى فافهم
والله تعالى اعلم واحكم

بسم الله

رسالة في تحقيق تفكيك الضمائر لمولانا كمال پاشازاده

من كراريس جامعة ابو حنيفة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي تولى السرائر ووقف على الضمائر والصلوة على محمد
المبعوث من افضل القبائل واكرم العشائر وعلى آله واصحابه خير آل
واصحاب ما نبت الاقطاب وتحرك الدوائر اما بعد فهذه رسالة
رتبناها في دفع ما يتعلق بالضمائر من الاوهام الدائرة على السنة
خواص الانام كالامثال الدائرة منها ما شاع فيما بينهم وانتشر
وارتكز في ضمايرهم وتقرر من وجوب الاحتراز عن انتشار الضمائر المتسقة
في الكلام وتفكيكها لما فيه من الاخلال بحق النظم وحسن الانتظام
حتى ظن صاحب الكشاف في ذلك العلامة انه يورث التنافر في النظم الذي
هو اس الفصاحة وام البلاغة على ما افصح عنه في كتابه المذكور حيث
قال في تفسير قوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى اذ اقذفيه في التابوت فاقذفيه
في اليم فليلقه اليم بالساحل يأخذه عدو لي وعدو له والضمائر كلها
راجعة الى موسى عليه السلام ورجوع بعضها اليه وبعضها الى التابوت
فيه هجنة لما يؤدي اليه من تنافر النظم فان قلت المقذوف
في البحر هو التابوت وكذلك الملقى الى الساحل قلت ما ضرك لو قلت
المقذوف والملقى هو موسى عليه السلام في جوف التابوت حتى لا يتفرق الضمائر فتنافر
عليك النظم الذي هو ام الاعجاز القرآن الذي فضل به الحذاق واعلاهم ما يجب على المفسر الى هنا كلامه

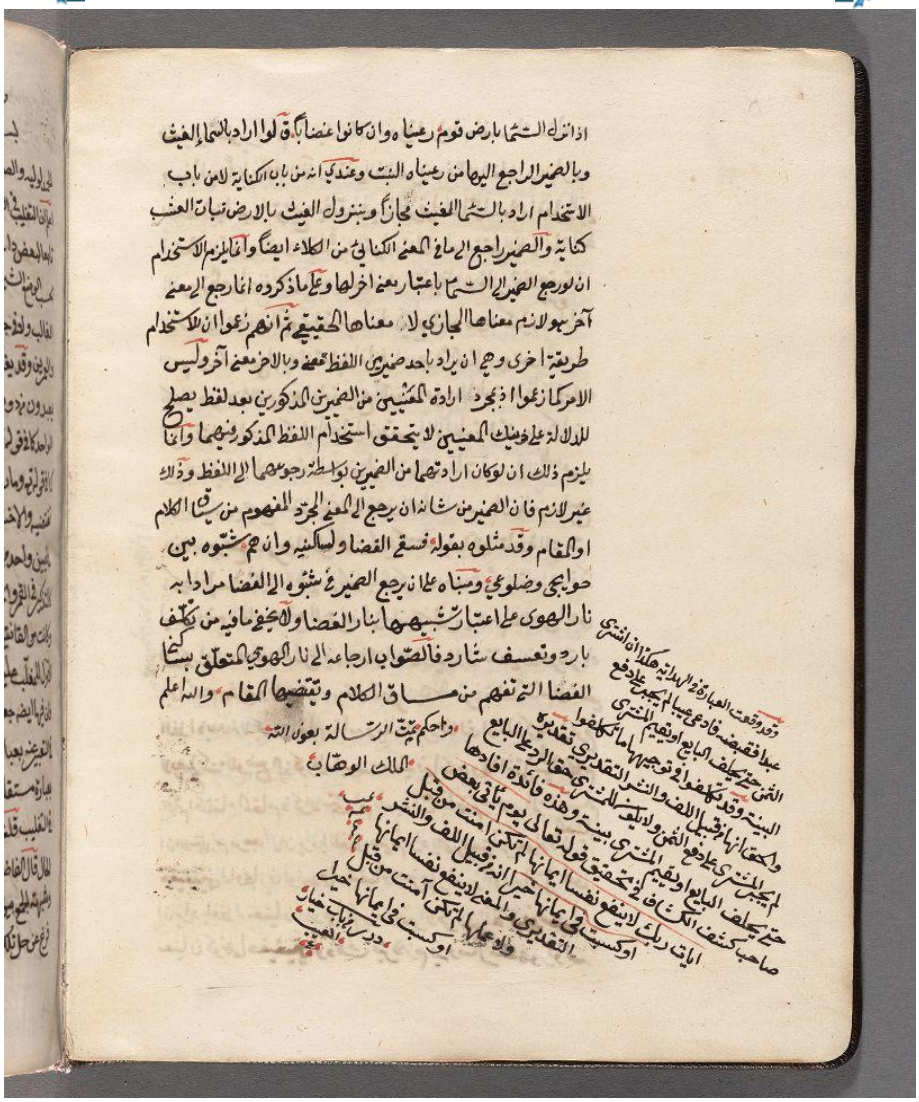

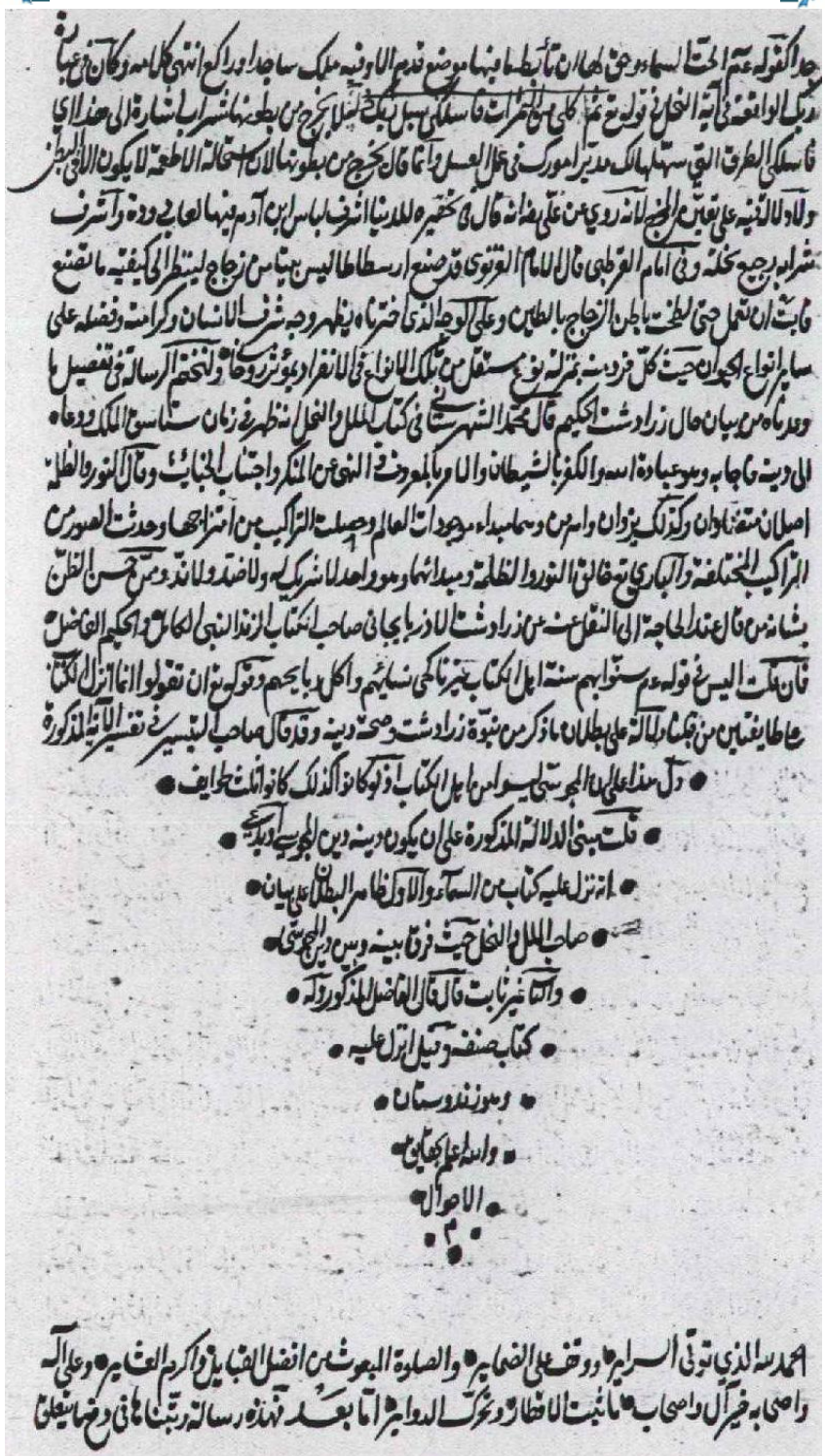

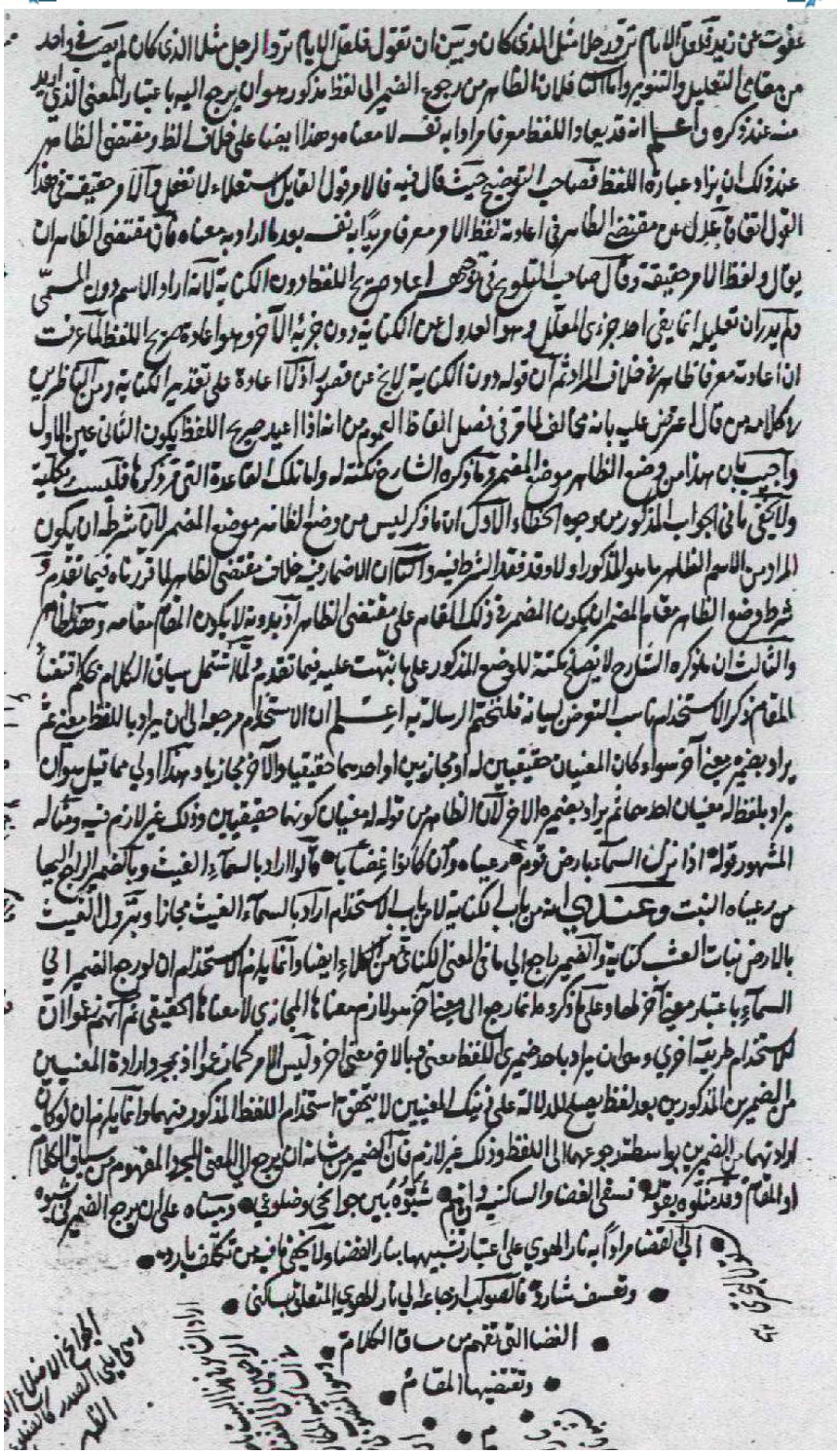

# الرسالة الأولى/ رسالة في تحقيق التضمين

**الحَمْدُ لوَلِيِّهِ، والصَّلاةُ على نَبِيِّهِ وبَعْدُ**...فهذهِ رِسالَةٌ مَعْمولَةٌ في تَحْقيقِ التَّضْمينِ، فَنَقولُ وباللهِ التَّوْفيقِ: اعْلَمْ أنّ في لسانِ العَرَبِ تَضْمينات نَبَّهُوا عَلَيْها أصحابَ الأدَبِ، ومِنْ جُمْلَتِها أنّهُم يُنْقِصونَ عَنْ مَعْنى اللّفْظِ بتَجْريدِهِ عَنْ بَعْضِ مَفْهُومِهِ الوَضْعيِّ[٢٧]، ويَزيدونَ عَلَيْهِ بتَضْمينِهِ مَعْنى لَفْظٍ آخَرَ، لا على وَجْهٍ يكُونُ اللّفْظُ مُسْتَعْملاً في مَجْموعِ الزّائدِ والمَزيدِ عَلَيْهِ. أمّا الأوّلُ فكالْهَمْزَةِ وأمْ[٢٨] في قَوْلِهِ تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[٢٩]، فإنَّهُما مُجَرَّدانِ بمَعْنى الاسْتِواءِ، وقَد انْسَلَخَ عَنْهُما الاسْتِفْهامُ رأْساً[٣٠]، قالَ سيبويهِ: «جرى هذا على صُورَةِ الاسْتِفْهامِ ولا اسْتِفهام، كَما أنّ ذلكَ جرى على صُورَةِ النِّداءِ ولا نِداء»[٣١]. وهذا النَّوْعُ مِنَ التَّوَسُعِ يكُونُ في الأفْعالِ أيْضاً كَما في قَوْلِهم: تَسْمَعُ بالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تراهُ [٣٢]، فإنَّ الفِعْلَ ههُنا – أعْني تَسْمعُ–نَزَلَ مَنْزِلَةَ المَصْدَرِ، وهذا التَّنْزيلُ عَيْنُ التَّأْويلِ بتَقْديرِ (أنْ) يُرْشِدَكَ إلَيْهِ تَفْصيلُ الإمامِ البَيْضاويِّ [٣٣] بالْفَرقِ بَيْنَهُما، حَيْثُ قالَ في تَفْسيرِ قَوْلِهِ تعالى: ﴿ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾[٣٤]، مُقَدَّرٌ بـــ(أنْ)، إذ الفِعْلُ فيهِ مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ المَصْدَرِ، كَقَوْلِهم: تَسْمَعُ بالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تراهُ[٣٥]، ومَنْ غَفَلَ عَنْ وَجْهِ التَّنْزيلِ حَصَرَ طَريقَ التَّصْحيحِ في مِثْلِ القَوْلِ المَذْكُورِ في التَّأْويلِ، ولِغفُولِهِ عَنْهُ. قالَ سَيِّدُ المُحَقِّقينَ في شَرْحِ قَوْلِهِ ﷺ: «**لَيْسَ لِلنِّساءِ مِنَ الوَلاءِ إلّا ما أعْتَقْنَ أو كاتَبْنَ أو كاتَبَ مَنْ كاتَبْنَ أو دَبَّرَ مَنْ دَبَّرْنَ أو جَرَّ وَلاءَ مُعْتَقِهِنَّ أو مُعْتِقِ مُعْتَقِهِنَّ**»[٣٦]، وقَوْلُهُ: (أو جَرَّ..) يَحتاجُ إلى أنْ يُقَدَّرَ مَعَهُ حتّى يَصيرَ مؤوّلاً بالمَصْدَرِ[٣٧]، ثُمَّ إنَّ التّوَسُعَ المَذْكُورَ، إذا كانَ في الأفْعالِ يُعَبّرونَ عَنْهُ بالْمَيْلِ إلى جانِبِ المَعْنى، قالَ العلّامَةُ الزَّمَخْشَريُّ في الكَشّافِ: «وقَدْ وَجَدْنا العَرَبَ يَميلُونَ في مَواضِعَ مِنْ كَلامِهِم مَعَ المَعاني مَيْلاً بَيِّناً، مِنْ ذلكَ قَوْلهم: «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللّبَنَ ، معناهُ: لا يَكُنْ منْكَ أكْلُ السَّمَكِ وشُرْبُ اللّبَنِ، وإنْ كانَ ظاهِرُ اللَّفْظِ على ما لا يَصِحُّ مِنْ عَطْفِ الاسْمِ على الفِعْلِ»[٣٨] في تأْويلِ الاسْمِ، وإنّما قالَ (مع المعاني) دونَ (إلى المَعاني) تَنْبيهاً على أنّهُم يَتَّبِعُونَها في مَيْلِهِم ودَوَرانِهِم، وكَوْنُ الدَّوَرانِ لازِماً لِلْمَيْلِ، بِحَيْث يَصِحُّ أنْ يُقْصَدَ مَعَهُ تَبَعاً أغْناهُ عَن اعْتِبارِ التَّضْمينِ، وسَنَقِفُ على تَفْصيلِ هذا المَعْنى عَن قريبٍ بإذْنِ اللهِ تَعالى. ولِدِقَّةِ هذا الوَجْهِ ذَهَبَ إلَيْهِ التَّفْتازانيُّ[٣٩] وزَعَمَ أنَّ فيهِ مَعْنى التَّضْمينِ. وأمّا الثاني فَكَثيرٌ في كلامِ العَرَبِ حتّى قالَ ابْنُ جنّي[٤٠]: «لَوْ جُمِعَتْ تَضْمينات العَرَبِ لاجْتَمَعَتْ مُجَلَّداتٌ»[٤١]. والتَّضْمينُ أنْ يَقْصِدَ بلَفْظٍ مَعْناهُ الحَقيقيِّ مَعْنى لَفْظٍ آخَرَ يُناسِبُهُ ويَدُلُّ عَلَيْهِ بذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ مُتَعَلِّقات الآخَرِ كَقَوْلِكَ: أحْمَدُ إلَيْكَ فُلاناً، فإنّكَ لاحَظْتَ فيهِ مَعَ الْحَمْدِ مَعْنى الانْتِهاءِ، ودَلَّلْتَ عَلَيْهِ بذِكْرِ صِلَتِهِ – أعْني كَلِمَةَ إلَيْ–، كأنَّكَ قُلْتَ: انتهى حَمْدُهُ إلَيْكَ، وإنّما أطْلَقْنا لِيَنْتَظِمَ الاسْمُ، فإنَّ التَّضْمينَ لا اخْتِصاصَ لَهُ بالفِعْلِ، أفْصَحَ عَنْ ذلكَ صاحِبُ الكَشّافِ في سورةِ الزُّخْرُفِ، حَيْثُ قالَ في تَفْسيرِ قَوْلِهِ تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَـٰهٌ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[٤٢] وضمّنَ اسْمُهُ تعالى

مَعْنى وَصْفٍ، فَلِذلكَ عَلَّقَ بِهِ الظَّرْفَ في قَوْلِهِ (في السّماءِ وفي الأرضِ)، كما تقولُ: هُوَ حاتِم في طَيّ حاتِمٍ في (تغلب)[٤٣] على تَضْمينِ مَعْنى الجَوادِ الّذي شُهْرَتُهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: هُوَ جوادٌ في طَيّ جواد في (تَغْلب)[٤٤]. ولِغفُولِهِ عَنْ هذا قالَ الفاضِلُ التَّفْتازانيُّ: «وحَقيقَةُ التَّضْمينِ أنْ يَقْصُدَ بالْفِعْلِ مَعْناهُ الْحَقيقيَّ معَ فِعْلٍ آخَرَ يُناسِبُهُ»[٤٥]، وتبِعَهُ الفاضِلُ الشَّريفُ[٤٦] حَيْثُ قالَ: « والتَّضْمينُ أنْ يَقْصُدَ بِلَفْظِ فِعْلٍ مَعْناهُ الحَقيقيّ إلى آخر ما ذَكَرَهُ سابقاً»[٤٧]، وقَدْ سَبَقَهُما الى الوَسْمِ المَذْكُورِ صاحِبُ الكَشفِ[٤٨] حَيْثُ قالَ: «والْقاعِدَةُ أنْ يُرادَ الفِعْلانِ معاً قَصْداً أو تَبَعاً ؛ لأنّ أحَدَهُما مَذكُورٌ لَفْظاً ، والآخَرُ مَذْكُورٌ بِصِلَتِهِ»، ثُمَّ إنَّهُ لَمْ يُصِبْ في قَوْلِهِ: « والآخرُ مَذْكُورٌ بِصِلَتِهِ»؛ لأنَّ ذِكْرَ الصِّلَةِ غَيْرُ لازِمٍ لِلتَّضْمينِ، كما إذا ضُمِّنَ اللّازِمُ مَعْنى المُتَعَدّي فيهِ، يكونُ تَعْدِيَتُهُ قرينَةً لِلتَّضْمينِ. قالَ صاحِبُ الكَشّافِ في تَفْسيرِ قَوْلِهِ تَعالى: ﴿ فَٱسْتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ ﴾[٤٩]: «لا يَخْلو مِنْ أنْ يكونَ على حَذْفِ الْجارِ وإيصال الفِعْلِ، والأصْلُ: فاسْتَبَقوا إلى الصِّراطِ، أو تَضْمينُ مَعْنى: ابتدأوا [٥٠]»[٥١]، فالصَّوابُ أنْ يُقالَ: والآخَرُ مَذْكُورٌ بِذِكْرِ مُتَعَلَّقِهِ، ثُمَّ إنَّ الصِّلَةَ على تَقْديرِ كَوْنِها مَذْكُورَةً لا يَجِبُ أنْ يكُونَ لِلْمُضَمَّنِ الْمَلْحوظِ تَبَعاً، بَلْ قَدْ يكونُ لِلْمُضَمَّنِ المَذْكُورِ لَفْظاً، كما في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿ إِذِ ٱنۢبَعَثَ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴾[٥٢]، قالَ الإمامُ البَيْضاويُّ بَعْدَ ما فسَّرَ الانْتِباذَ بالاعْتِزالِ: « فَكانتِ الصِّلَةُ مُتَعَلِّقَةً بِهِ، و(مكاناً) ظرفٌ أو مَفْعُولٌ؛ لأنّ انتَبَذَتْ مُتَضَمِّنَةً مَعنى: أتَتْ» [٥٣] ومِنْ هُنا انْكَشَفَ وَجْهُ خَلَلٍ آخَرَ في كلامِ صاحِبِ الكَشْفِ، ثُمَّ إنَّ التَّضْمينَ كما يَتَحقَّقُ بِزيادَةِ المَعْنى المُتَعَدّي، يَتَحَقَّقُ بِزيادَةِ حَرْفِ الْجَرِّ على مَعْنى المُتَعَدّي بِنَفْسِهِ، كما في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾[٥٤]، قالَ صاحِبُ الكَشّافِ: «ثم يقال: آمنه إذا صدّقه. وحقيقته: آمنه التكذيب والمخالفة. وأمّا تَعْدِيَتِهِ بالباءِ فلتَضْمينِهِ مَعْنى أقرَّ واعترفَ»[٥٥]. وبالْجُمْلَةِ لا بُدَّ في التَّضْمينِ مِنْ إرادَةِ مَعْنَيَيْنِ مِنْ لَفْظٍ واحِدٍ على وَجْهٍ يكُونُ كُلٌّ واحِدٍ مِنْهُما بَعْضَ المُرادِ، وبِهِ يُفارِقُ الكِنايَةَ، فإنَّ أحَدَ المَعْنَيَيْنِ، فيها تَمامُ المُرادِ، والآخَرُ وَسيلَةٌ إليْهِ، لا يكُونُ مَقْصوداً أصالةً، وبِما قَرَّرْناهُ انْدَفَعَ ما قيل: الفِعْلُ المَذْكُورُ إنْ كانَ في مَعْناهُ الحَقيقيِّ، فلا دلالةَ على الفِعْلِ الآخَرِ، وإنْ كانَ في معْنى الفِعْلِ الآخَرِ، فلا دَلالَةَ على مَعْناهُ الحَقيقيِّ، فإنْ كان فيهما جَميعاً لَزِمَ الْجَمْعُ بَيْنَ الحَقيقَةِ والمَجازِ[٥٦]، ولا يُمْكِنُ أنْ يُقالَ هٰهُنا ما يُقالُ في الجَمْعِ بَيْنَ المَعْنَيَيْنِ في صورةِ التَّغْليبِ؛ لأنّ كُلًّا مِنَ المَعْنَيَيْنِ ههُنا مُرادٌ بِخصُوصِهِ بِخلافِ صُورَةِ التَّغْليبِ، فإنَّ المُرادَ ثمّة مجمُوعُ المَعْنَيَيْنِ، ولَمْ يَتَعَلَّقِ الغَرَضُ لِواحِدٍ مِنها بِخصُوصِهِ. وأُجيبَ عَنْهُ بِأنّهُ في مَعْناهُ الحَقيقيِّ مَعَ حَذْفِ حالٍ مَأْخوذٍ مِنَ الفِعْلِ الآخَرِ بِمَعُونَةِ القَرينَةِ اللّفْظِيّةِ، ثُمَّ قالَ ذلكَ الفاضِلُ: «ولا بُدَّ مِن اعْتِبارِ الحالِ، وإلّا لَكانَ مجازاً محضاً، ولَمْ يَدْرِ أنّهُ (ح)[٥٧]، أي: على تَقْديرِ ما ذَكَرَهُ مِن اعتبارِ الحالِ المُقَدَّرِ يُرْجِعُ المُتَضَمِّنَ إلى الإضْمارِ، ويُسْقِطُ عَنْهُ دَرَجَةَ الاسْتِقْلالِ في الاعْتِبارِ، كما لا يَخْفى على ذوي الاخْتِيارِ، ومِنْهُم مَن اسْتَشْكَلَ السُّؤالَ المَذْكُورَ، ولَم يَرْتَضِ الجَوابَ(...)[٥٨] فقالَ: والأَظْهَرُ أنْ يُقالَ: اللّفْظُ

مَسْتَعْمَلٌ في مَعْناهُ الأصْليِّ، فَيَكُونُ هُوَ المَقصُودَ أصالَةً، لكِنْ قَصَدَ بِتَبَعِيَتِهِ مَعْنى آخَر يُناسِبُهُ مِنْ غَيْرِ أنْ يُسْتَعْمَلَ فيهِ ذلكَ اللّفْظُ، أوْ يُقَدَّرُ لَهُ لَفْظٌ آخَر، فَلا يَكُونُ مِنْ بابِ الكِنايَةِ، ولا مِنْ بابِ الإضمار، بَلْ مِنْ قبيلِ الحَقيقَةِ الّتي قَصَدَ بِمَعناهُ الحَقيقيّ مَعْنى آخر يُناسِبُهُ، ويَتَّبِعُهُ في الإرادَةِ وحتّى يَكُونُ مَعْنى التَّضْمينِ واضِحاً بلا تَكَلُّفٍ ولا مَذْهَبٍ عَلَيْكَ. إنَّ القَيْدَ الّذي ذَكَرَهُ في قَوْلِهِ: يَتَّبِعُهُ في الإرادَةِ يُخْرِجُ المَعْنى الآخَرَ عَنْ حَدِّ الأصالَةِ في القَصْدِ، والأمْرُ في التَّضْمينِ ليْسَ كذلكَ، فإنَّ الاهْتِمامَ إلى المَعْنى الآخرِ فيهِ لا يَكُونُ أدنى مِنَ الاهْتِمامِ إلى المَعْنى الأوّلِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ الغايَةُ إلَيْهِ أتَمَّ وأكْمَلَ، ثُمَّ إنّهُ لَمْ يُصِبْ في اعْتِبارِهِ اسْتِعْمالَ اللّفْظِ في مَعْناهُ الأصْليّ، وكَوْنِ ذلكَ المَعْنى مَقْصوداً أصالَةً ، فإنّهُ غَيْرُ لازِمٍ في التَّضْمينِ على ما وَقَفْتُ عَلَيْهِ فيما سَبَقَ. وبَعْدَ هذا كُلِّهِ لا خفاءَ في بُعْدِ قَصْدِ المَعْنى المَذْكُورِ عن اسْمِ التَّضْمينِ، فَدَعوى وضوحِهِ بلا تُكَلُّفٍ تَعَسُّفٌ ظاهِرٌ، ثُمَّ إنَّ التَّضْمينَ على المَعْنى الّذي قَرَّرْناهُ لا اشتِباهَ بيْنَهُ وبيْنَ المَجازِ المُرْسَلِ؛ لأنّهُ مَشْروطٌ بِتَعَذّرِ المَعْنى الحَقيقيّ، وصَوْغُهُ مَتَعَذَّرٌ فيهِ، والْجُمْلَةُ لا بُدَّ في التَّضْمينِ مِنْ إرادَةِ مَعْنى لَفْظَيْنِ مِنْ لَفْظٍ واحِدٍ يَكُونُ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُما بَعْضَ المُرادِ، وبِهِ يُفارِقُ الكِنايَةَ، فإنَّ أحَدَ المَعْنَيَيْنِ فيهما تَمامُ المُرادِ، والآخَرُ وَسيلَةٌ إلَيْهِ، لا يَكُون مَقْصوداً أصالَةً، والاشْتِباهُ بَيْنَهُ وبَيْنَ المجازِ المُرْسَلِ؛ لأنّهُ مَشْروطٌ بِتَعَذُّرِ المَعْنى الحَقيقيِّ ، والمَعْنى الحَقيقيّ ههُنا غَيْرُ مُتَعذّرٍ، نَعَم هُوَ مُنْدَرِجٌ تَحْتَ مَطْلَقِ المَجازِ المُقابِلِ لِلْحَقيقةِ مِنْهُ. نَعَمْ يَلْزَمُ انْدِراجُهُ تَحْتَ مُطْلَقِ المَجازِ المُقابِلِ لِلْحَقيقةِ، ولا بأْسَ بِهِ، فإنْ قُلْتَ: هَلّا يَلْزَمُ في أنْ يَكُونَ التَّضْمينُ كالْكِنايَةِ والمَجازِ المَرْسَلِ رُكْناً مُسْتَقِلّاً مِنْ أرْكانِ البَيانِ، ولَمْ يَقُلْ بِهِ أحَدٌ مِنْ أرْبابِ هذهِ الصِّناعَةِ، قُلْتُ: نَعَمْ، إلّا أنّ الحَقَّ أحَقُّ أنْ يُتَّبَعَ، ودائِرَةُ البَيانِ قابِلٌ لا يَتَّسِعُ، ولَيْسَ العِلْمُ، وإخراجُ مسائِلِهِ مِنَ القُوَّةِ إلى الفِعْلِ يَهْتُمُّ مخْصوصاً مَوْقوفاً على الأوائِلِ، ونِعْمَ القَوْلُ قَوْلُ أبي المُفاخِرِ[٥٩]: كَمْ يَتْرُكُ الأوَّلُ لِلْآخِرِ، ولَقَد أنْصَفَ مَنْ قالَ: في الزّوايا خَبايا، وفي الرِّجالِ بقايا[٦٠]، ثُمَّ إنَّ في طريقَةِ التَّضْمينِ على الوَجْهِ الّذي قُرِّرَ مَنْدوحَةً عَن تَكَلُّفِ الجَمْعِ بَيْنَ الحَقيقيِّ والمَجازيِّ على الوَجْهِ الَّذي وَقَعَ فيهِ المُشاجَرَةُ بيْنَ الحَنَفِيّةِ والشّافِعِيّةِ عِنْدِ اقْتِضاءِ المَقامِ إرادَتُهما مَعَ عَدَمِ المَجالِ إلى عَدَمِ المَصيرِ إلى عمُومِ المَجازِ لِفَقْدِ شَرْطِهِ، وهُوَ تَعَذُّرُ مَعْنى الحَقيقيِّ.

ومِنْ تَوَسُّعاتِهِم أيْضاً إجْراءُ كُلٍّ مِنَ المُتَعَدّي وغَيْرِ المُتَعدّي مَجرى الآخَرِ، وهُوَ غَيْرُ مُنْتَقِلٍ مِنْ صيغةٍ إلى صيغَةٍ مقابِلَةٍ، يَتَغَيَّرُ في مَعْناهُ بالزِّيادَةِ والنُّقْصانِ، وإنْ قُلْنا: غَيْرِ المُتَعَدّي دونَ اللازِمِ لِيَتَناوَلَ الاسْمَ كما في (أسد) على ما سَنَقِفُ عَلَيْهِ. أمّا إجراءُ المُتَعَدّي مَجْرى غَيْرِ المُتَعَدّي فَلِوجُوهٍ: مِنها كَوْنُهُ نَقيضاً لِغَيْرِ المُتَعَدّي، فإنَّ مِن رأْيِهِم حَمْلَ النَّقيضِ على النَّقيضِ، قالَ صاحِبُ الكَشّافِ في سورة التّوْبَةِ: عُدِّيَ فِعْلُ الإيمان بالباءِ؛ لأنَّهُ قَصَدَ التَّصْديقَ باللهِ الّذي هُوَ نَقيضُ الكُفْرِ بِهِ، فعُدِّيَ بالباءِ»[٦١]، وقدْ يَشْبَهُ بِهذا ما إذا كان المَفْعُولُ مَتْروكاً ساقِطاً عَنْ حيّزِ الاعْتِبارِ، كما إذا كان الغَرَضُ إثباتَ الفِعْلِ المُتَعَدّي لِما أُسْنِدَ، أوْ نَفْيِهِ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ اعْتِبارِ تَعَلُّقِهِ بِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ، كما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَيَذَرَكُمْ فِي

﴿ ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ ﴾[٦٢]، قالَ صاحِبُ الكَشّافِ: «والمفعولُ الساقِطُ مِن (لا يُبْصِرونَ) مِنْ قبيلِ المَتْروكِ المَطْروحِ الذي لا يلتفتُ إلى إخطاره بالبالِ، لا مِنْ قَبيلِ المُقَدَّرِ المَنْويّ، كأنّ الفِعْلَ غَيْرُ متعدّ أصْلاً»[٦٣]، أو بِمَنْ صَدَرَ عَنْهُ، كما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿ فَأُلۡقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴾[٦٤]، قالَ صاحِبُ الكَشّافِ: «وإنما عبر عن الخرور بالإلقاء؛ لأنه ذكر مع الإلقاآت، فسلك به طريق المشاكلة. وفيه أيضا مع مراعاة المشاكلة أنهم حين رأوا ما رأوا، لم يتمالكوا أن رموا بأنفسهم إلى الأرض ساجدين، كأنهم أخذوا فطرحوا طرحا. فإن قلت: فاعل الإلقاء ما هو لو صرح به؟ قلت: هو الله عزّ وجل بما خوّلهم من التوفيق. أو إيمانهم. أو ما عاينوا من المعجزات الباهرة، «ولك أن لا تقدّر فاعلا؛ لأنّ أُلْقُوا بمعنى خرّوا وسقطوا» [٦٥]»[٦٦]. وبِما قَدَّمْناهُ مِنَ التَّفْصيلِ تَبَيَّنَ أنَّ مَنْ قصرَ بيانَ التَّنْزيلِ في الصورة فقَدْ قَصَّرَ، وأمّا إجْراءُ غَيْرِ المُتَعَدّي مَجْرى المُتَعَدّي فَعَلى وجُوهٍ: مِنْها طَريقَةُ الحَذْفِ والإيصالِ، وهذا لِظهُورِهِ وشيُوعِهِ غَنِيٌّ عَنِ المِثالِ، إنّما الحاجَةُ فيهِ إلى بيانِ الضابِطَةِ، قالَ رَضِيُّ الدّينِ الاستِرابادي: « إنَّ حَذْفَ حَرْفِ الجَرِّ، أيْ: في واللام، صارَ قِياسِيّاً في البابَيْنِ، أعْني بابَي المَفْعولِ لَهُ والْمَفْعُولِ فيهِ، كَما كانَ حَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ قِياساً، مع أنْ وأنّ، وليسَ بِقِياسٍ في غَيْرِ المَواضِعِ الثَّلاثَةِ، فلا تَقُولُ في: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وقُمْتُ إلى عَمْرو، ومَرَرْتُ زيداً، وقُمْتُ عَمْرواً، وإنّما كانَ قِياساً في بابَي المَفْعُولِ فيهِ والمَفْعُولِ لَهُ بالضَّوابِطِ المُعَيَّنَةِ لِكُلٍّ مِنْهُما لِقوّةِ دلالَتِهما على الحَرْفَيْنِ المُقَدَّرَيْنِ»[٦٧]، وقالَ ابْنُ هُشام [٦٨] في مُغْني اللبيب: « ولا يُحْذَفُ الجارُّ قِياساً إلَا مَعَ أنْ وأنَّ، وأهْمَلَ النَّحْويّونَ هُنا ذِكْرَ كَيْ ، مَعَ تَجْويزِهِم في: جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَني، أنْ تكُونَ كَيْ مَصْدَرِيّةً، واللامُ مَقَدَّرَةٌ، والْمَعْنى: «لِأنْ تُكْرِمَني»[٦٩] وأجازوا أَيْضا كَونهَا تعليلية وَأَن مضمرة بعْدهَا وَلَا يحذف مَعَ كي إِلَّا لَام الْعلَّة لِأَنَّهَا لَا يدْخل عَلَيْهَا جَار غَيرهَا بِخِلَاف أختيها»[٧٠]. ولا يَخْفى ما بَيْنَ كلامَي الشَّيْخَيْنِ[٧١] مِنَ التَّدافُعِ ، فَكُلٌّ مِنْهُما يَنْتَقِضُ، بِما ذَكَروا في الثّاني مِنْ أنّهُ قِياسٌ أيْضاً في البابَيْنِ المَذْكورَيْنِ، ثُمَّ إنَّ باتفاق الشَّيْخَيْنِ ظَهَرَ أنَّهُ أبْلَغُ لأنْ يكونَ (غِشاوَةٌ) في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿ وعَلى أبْصارِهِم غِشاوَةٌ ﴾ [٧٢] على الحَذْفِ والإيصالِ، ويَكُونَ المَعْنى: «وخَتَمَ عَلى أبْصارِهِم بِغِشاوَةٍ»[٧٣]، وأنَّ تَجْويز القاضي البَيْضاويّ ذلكَ الإعراب خـــارِجٌ عَنْ قَواعِدِهِ[٧٤]؛ لأنّهُ يُشْعِرُ أنْ يكُونَ سَماعِيّاً في الجَميعِ، وقَدْ عَرَفْتَ أنَّهُ قِياسِيٌّ في بَعْضِ المَواضِعِ ، واتَّضَحَ أنّهُ لا صِحَّةَ لِما يُقالُ: إنَّ الحَذْفَ والإيصالَ لا يُصارُ إلَيْهِ إلّا بِدَليلٍ على الإطلاقِ، استَدَلَّ صاحِبُ الكَشّافِ على أنَّ (يَمُدُّ) في قَوْلِهِ تعالى : ﴿ وَيَمُدُّهُم فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ ﴾[٧٥] مِنَ المَمْدودِ دونَ المَدِّ، بِمَعْنى الإمْهالِ، بِأنَّ الّذي بِمَعْنى الإمْهالِ، إنّما هُوَ مَدْلُولُهُ مَعَ اللامِ لَهُ[٧٦] وقالَ الفاضِلُ التَّفْتازاني في شَرْحِهِ المَدَّ في العُمُرِ: لا يَتَعَدّى بِنَفْسِهِ، فَلا مَدَّ لَهُ، بَلْ بِاللامِ، مِثْلِ مَدْلُولِهِ، والحَذْفُ والإيصالُ لا يُصارُ إلَيْهِ إلّا بِدَليلٍ، وقدْ عَرَفْتَ أنَّ حَذْفَ حَرْفِ الجَرِّ في بابَي المَفْعُولِ لَهُ والمَفْعُولِ فيهِ قِياسٌ ، والمَدُّ بِمَعْنى الإمْهالِ يُسْتَعْمَلُ بفي، قالَ الجَوْهَريُّ: «ومَدَّ اللهُ في عُمُرِهِ. ومَدَّهُ

في غيِّه، أي أمْهَلَهُ وطوَّلَ لَهُ»[٧٧]، فَقَوْلُ صاحِبِ الكَشّافِ: إنّما هُوَ مَدْلُولُهُ مَعَ اللامِ، وقَوْلُ الفاضِلِ التَّفْتازانيّ: بلْ باللامِ، لَيْسَ بِذاكَ، ومِنْها اعْتِبارُ ما في اللامِ مِنْ مَعْنى المُبالَغَةِ ، فإنَّ ذلكَ قَدْ يَصِحُّ أنْ يَكُونَ سَبباً لِلتَّعْدِيَةِ مِنْ غَيْرِ (أنْ)[٧٨] يَنْتَقِلَ اللازِمُ مِنْ صيغَتِهِ إلى صيغَةِ المُتَعَدّي ويَتَغَيَّر مَعْناهُ، وهذا مِمّا دَقَّقَ فيهِ النَّظَرَ العلّامَةُ الزَّمَخْشَرِيُّ ، حَيْثُ قالَ في تَفْسيرِ سورَةِ الفُرْقانِ: «طهوراً بَليغاً في طَهارَتِهِ، وعن أحمد بن يحيى هو ما كان طاهرا في نفسه مطهرا لغيره، فإن كان ما قاله شرحا لبلاغته في الطهارة كان سديدا. ويعضده قوله تعالى: ﴿ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّماءِ ماءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ﴾[٧٩] وإلا فليس (فعول) من التفعيل في شيء»[٨٠]، وقال صاحِبُ الكَشّافِ: « قَوْلُهُ: إنْ كان شَرْحاً، أي: فيهِ إيماءٌ إلى أنَّ الطهارةَ لَمّا لمْ تَكُنْ قابِلَةً لِلزّيادَةِ؛ لأنّها شَيْءٌ واحِدٌ رَجَعَ المُبالَغَةَ مِنْهُ إلى انْضِمامِ التَّطْهيرِ إلَيْها، لا أنَّ اللازِمَ صارَ مُتَعَدّياً»[٨١]، ومِنْها طَريقَةُ التَّضْمينِ، قالَ صاحِبُ الكَشّافِ: «مِنْ شَأْنِهِم أنَّهُم يُضَمّنُونَ الفِعْلَ مَعْنى فِعْلٍ آخر ويُجْرونَهُ مَجْراهُ ويَسْتَعْمِلُونَهُ اسْتِعْمالَهُ»[٨٢].وقَدْ عَرَفْتَ بِما حَقَّقْناهُ مِنْ مَعْنى التَّضْمينِ أنّهُ لا يوجِبُ انْتِقالُ اللفْظِ الّذي اعْتُبِرَ فيهِ التَّضْمينُ عَنْ مَعْنى صيغَةٍ أخرى، ومِنْها اعْتِبارُ ما في غَيْرِ المُتَعَدّي من الاسْتِشْهاد بالوَصْفِ المُتَعَدّي كما في قَوْلِ الشّاعِرِ[٨٣]: أَسدٌ عَديٌّ وَفي الحُروبِ نَعامَةٌ ... قال الفاضِلُ الشَّريفُ في حاشِيَةِ المُطَوَّلِ: «اسْتِعْمالُ الأَسَدِ في مَعْناهُ الحَقيقيُّ لا يُنافي تَعَلُّقُ الجارِ بِهِ، إذْ لوحِظَ مَعَ ذلكَ المَعْنى على سَبيلِ التَّبَعِ ما هُوَ لازِمٌ لَهُ ومَفْهومٌ مِنْهُ في الجُمْلَةِ مِنَ الجُرْأَةِ والصَّوْلَةِ ، والفَرْقُ بَيْنَ هذا الوَجْهِ ووَجْهِ التَّضْمينِ أنَّ في التَّضْمينِ لا بُدَّ أنْ يَكُونَ المَعْنى المَقْصودُ مِنَ اللّفْظِ تَبَعاً مَقْصوداً في المَقامِ أصالةً وبِهِ يُفارِقُ التَّضْمينُ الكِنايَةَ وفي هذا الوجْهِ لا يَكُونُ المَعْنى المَلْحوظُ تَبَعاً مَقْصوداً في المَقامِ أصالةً ، كيفَ والمَقامُ مَقامُ التَّشْبيهِ بالأَسَدِ، مثلَ المُبالَغَةِ على وَجْهٍ، وذلكَ يُغْني عَنِ القَصْدِ، أي : وَصْفُ الجُرْأَةِ والصَّوْلَةِ مَرّةً أُخرى، فإنَّ ذلكَ القَصْدَ يورِثُ النَّقْضَ في المُبالَغَةِ، كما لا يَخْفى على مَنْ لَهُ ذَوْقٌ سَليمٌ»[٨٤]، ومِنها الحَمْلُ على النَّقيضِ أو على النَّظيرِ، فإنَّ حَمْلَ النَّقيضِ على النَّقيضِ، وحَمْلَ النَّظيرِ على النَّظيرِ شائِعٌ في كلامِهِم، قالَ العَلّامَةُ الزَّمَخْشَرِيُّ في تَفْسيرِ سورَةِ يوسُفَ عليه السلام: «والسّببُ في وقوعِ (عِجاف) جَمْعاً (لِعَجْفاء) وأفعَلْ وفَعلاء لا يُجْمَعانِ على فِعالٍ: حمله على سِمانٍ؛ لأنه نقيضُهُ، ومِن دأبهم حَمْلُ النَّظيرِ على النَّظيرِ، والنَّقيضِ على النَّقيضِ»[٨٥]، وقَدْ مَرَّ مِثالُ حَمْلِ النَّقيضِ على النَّقيضِ مِنْ هذا البابِ في بابِ الأجْزاءِ، وإنْ كانَ على عَكْسِ ما نَحْنُ فيهِ ، فإنّهُ إذا جازَ أحَدُهُما يَجُوزُ لِلآخَرِ أيْضاً؛ لِعَدَمِ الفَرْقِ المُؤَثِّرِ بيْنَهُما، فإنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ التَّعْدِيَةُ مِنْ خَواصِّ اللّفْظِ، فلا يُؤَثِّرُ فيها التَّصَرُّفُ في جانِبِ المَعْنى بالتَبَدُّلِ أو التَّغَيُّرِ بالزِّيادَةِ أو النُّقْصانِ، قُلْتُ : ذلكَ وَهْمٌ سابِقٌ سَبَقَ إلَيّ، وهَمْ بَعْضِ مَنْ حَسُنَ الظَنُّ بِشَأْنِهِ، حَيْثُ قالَ: ولا يُتَوَهَّمُ أنَّ بَيْنَ عَلِمْتَ وعَرَفْتَ فَرْقاً مِنْ حَيْثُ المَعْنى كما قالَ بَعْضُهُم، فإنَّ مَعْنى: عَلِمْتُ زَيْداً قائماً، وعَرَفْتَ أنَّ زيداً قائمٌ واحِدٌ، إلّا أنّ عَرَفَ لا يَنْصِبُ جُزْئَي الاسْمِيَّةِ كما نَصَبَهُما عَلِمَ، لا لِفَرقٍ مَعْنَويٍّ، بَلْ هُوَ مَوْكولٌ إلى اختيارِ العَرَبِ ، فإنَّهُم يَخصُّونَ إحْدى المُتَساوِيَيْنِ في المَعْنى بِحُكْمٍ لَفْظيٍّ

دونَ الآخَرِ، وإنّما قُلْنا إنّهُ قَدْ وَهِمَ، قَدْ يَشْهَدُ على بُطْلانِهِ ما دلَّ دلالَةً قاطِعَةً على تأثُّرِ المَعْنى في بابِ التَّعْدِيَةِ، وهُوَ أنّها تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ اخْتِلافِ المَعاني واللّفْظُ واحِدٌ كما في الصّيَغِ المُشْتَرَكَةِ بَيْنَ المَعْنَيَيْنِ أحَدُهُما لازِمٌ والآخَرُ مُتَعَدٍّ كَـ(أضاء وأظلَمَ)، قالَ صاحبُ الكَشْفِ في تفسير قَوْلِهِ تعالى: ﴿كُلَّما أضاءَ لَهُم مَشَوا فيهِ وإذا أظْلَمَ﴾ الآية [٨٦]مِنْ سورةِ البَقَرَةِ: «أظْلَمَ وأضاءَ يكُونُ لازِماً ومُتَعَدِّياً وكتَلَّ وأتَلَّ ، فإنَّ كُلّاً مِنْهُما يَتَعَدّى ولا يَتَعدّى»[٨٧] ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ[٨٨].

## الرسالة الثانية (في تحقيق تفكيك الضمائر)

### بسم الله الرحمن الرّحيم...وبهِ نَستَعينُ

الحَمْدُ للّهِ الّذي تَوَلّى السَّرائرَ، ووَقَفَ على الضّمائِرِ، والصّلاةُ والسَّلامُ على مُحَمَّدٍ المَبْعوثِ في أفْضَلِ القَبائِلِ، وأكْرَمِ العَشائِرِ، وعلى آلِهِ وأصْحابِهِ، خَيْرُ آلٍ وأصحابٍ، ما ثَبُتَ الأقطابُ، وتَحرّكَ الدّوائرُ، أمّا بَعْدُ ..فَهذِهِ رِسالَةٌ رتّبْناها في دَفْعِ ما يتعلَّقُ بالضّمائِرِ في الأوْهامِ الدّائِرَةِ على خواصِّ الأنامِ كالْأَمْثالِ الدّائِرَةِ[٨٩]، منها ما شاعَ فيما بَيْنَهُم وانْتَشَرَ، وارْتَكَزَ في ضَمائِرِهم، وتقَرَّرَ من وجوبِ الاحْتِرازِ عن انْتِشارِ الضَّمائِرِ المتَّسِقَةِ في الكلامِ، وتَفَكُّكِها لما فيهِ مِنَ الإخْلالِ بِحَقِّ النَّظْمِ وحُسْنِ الانْتِظامِ، حتّى ظَنَّ صاحِبُ (الكَشّافِ) ذلك العلّامَةُ أنَّهُ يورِثُ التّنافُرَ في النَّظْمِ الّذي هو أُسُّ الفَصاحَةِ، وأُمُّ البَلاغَةِ على ما أفْصَحَ عَنْهُ في كِتابِهِ المَذكورِ، حَيْثُ قالَ في تَفسيرِ قَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِي ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُۥ﴾[٩٠]، «والضّمائِرُ كلُّها راجِعَةٌ إلى موسى عليه السلام، ورجوعُ بَعْضِها إليْهِ، وبِعْضِها إلى التّابوتِ، فيه هَجْنَةٌ؛ لما يُؤَدّي إلَيْهِ مِنْ تنافُرِ النَّظْمِ، فإنْ قُلْتَ: المَقْذوفُ في البَحْرِ هُوَ التّابوتُ، وكَذلكَ المُلْقى إلى السّاحِلِ، قُلْتَ ما ضَرُّكَ لَوْ قُلْتَ: المقْذوفُ والمُلْقى هُوَ موسى عليه السلام في جَوْفِ التّابوتِ حتى لا تُفَرَّقَ[٩١] الضّمائِرُ، فيَتَنافَرُ علَيْكَ النَّظْمُ الّذي هُوَ أُمُّ إعْجازِ القُرْآنِ،| والقانونُ|[٩٢] الّذي وَقَعَ عَلَيْهِ التّحَدِّي، ومراعاتُهُ أهَمُّ ما يَجبُ على المُفَسِّرِ»[٩٣] إلى هُنا كلامُهُ، ولَعَمْري إنّهُ مِنْ قَبيلِ بَعْضِ الظَنِّ، فإنَّ تَفْكيكِ الضّمائِرِ بإرْجاعِ بَعْضِها إلى غَيْرِ[٩٤] ما أُرْجِعَ إلَيْهِ البَعْضُ الآخَرُ واقِعٌ في مواضِعَ مِنَ الكلامِ القَديمِ، ولَوْ كانَ فيهِ هَجْنَةٌ[٩٥] يَخِلّ بِسَلامَةِ النَّظْمِ لَما وَقَعَ فيهِ؛ لأنّهُ مَصُونٌ عَنْ مِثْلِهِ باتّفاقِ الْبُلَغاءِ، واعْترافِ الخُصَماءِ، مِنها قَوْلُهُ تَعالى : ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ﴾[٩٦]، فإنّ الأوّلَ والثّاني والرّابِعَ مِنَ الضّمائِرِ المَذْكورَةِ راجِعٌ إلى الإيصاءِ الواقِعِ مِن المُحْتَضرِ، والثّالِثُ مِنْها راجِعٌ إلى التّبْديلِ، أوْ إلى الإيصاءِ المُبَدَّلِ باعْتِبارِ وَضْعِه، وذلكَ الفاضِلُ معترِفٌ بهذا ، حَيْثُ قالَ في تَفْسيرِ تِلْكَ الآيَةِ: «فَمَنْ بدَّلَهُ، أي: فَمَنْ غَيَّرَ الإيصاءَ، إنْ كانَ مُوافِقاً لِلشّرْعِ، مِنَ الأوْصياءِ والشّهودِ بَعْدَ ما سَمِعَهُ وتَحقّقِهِ، فإنّما إثْمُهُ على الّذينَ يُبَدِّلُونَهُ، فما إثْمُ الإيصاءِ المُبَدَّلِ المُغَيَّرِ إلّا على مُبَدّليهِ دونَ غَيْرِهِم مِن الموصي والموصى لهُ؛ لأنّهُما بريئانِ مِن الحَيْف»[٩٧] والعَجبُ أنّهُ بَعْدَ ما وَقَفَ على التَفْكيكِ الواقِعِ في القَوْلِ المَذْكورِ

وأفْصَحَ عَنْهُ في تفْسيرِهِ على أوْضَحِ وَجْهٍ، كَيْفَ أَنْكَرَهُ وادّعى أنّهُ هَجْنَةٌ مُخِلَّةٌ لِلْفصاحَةِ!. والحقّ إنّ التّفْكيكَ الّذي يَقَعُ في الضّمائرِ، إنْ أدّى إلى الالْتِباسِ في الكَلامِ، والاشْتِباهِ في المَرامِ يكونُ مُخِلّاً لِلْفَصاحَةِ، فَلابُدّ مِنْ صَوْنِ الكَلامِ الفَصيحِ عَنْهُ، وإنْ لَمْ يَكُنْ مُؤَدّياً إلى ذلكَ لَانْساقَ[٩٨] الفَهْمُ باقْتِضاءِ مَساقِ الكَلامِ ومُساعَدَةِ المَقامِ إلى المعاني المُرادَةِ مِن الضّمائرِ المُنْتَشِرَةِ بِسَبَبِ التّفْكيكِ الواقِعِ فيها، كالّذي وَقَعَ في آيَةِ الوَصِيَّةِ، فَلا يَكونُ فيهِ شَيْءٌ مِن الإخْلالِ لِلْفصاحَةِ. واعْلَمْ أنَّ الانتِشارِ اللّازِمِ في الآيَةِ الأُخْرى على تَقْديرِ إرْجاعِ بَعْضِ الضّمائرِ إلى موسى عليه السلام، وبَعْضِها إلى التّابوتِ مِنْ هذا القَبيلِ، لا مِن القَبيلِ الأوّلِ، ولذلكَ قالَ الإمامِ البيْضاويّ[٩٩] في تَفْسيرِهِ: «الأَوْلى أَنْ يَجْعَلَ الضّمائرَ كلَّها لموسى عليه السلام» [١٠٠]، فإنّهُ لَوْ كانَ في خِلافِ ذلكَ مَظَنّةُ الاخْتِلالِ بالْفصاحَةِ ومُنْبِئَة الهَجْنَةِ في الكَلامِ لَكانَ الجَعْلُ المَذْكورُ واجباً لا رُخْصةً «بخلافِهِ فَكأنَّه ضَمَّنَه عِبارَةَ الأولى»[١٠١]، والإشارَةَ إلى ردِّ ما ذكَرَهُ صاحِبُ الكَشّافِ بأَلْطَفِ وَجْهٍ، فإنْ قُلْتَ : أَلَيْسَ في التَّمَسُّكِ في وَجْهِ الأوْلِيَّةِ[١٠٢] بما ذَكَرَهُ، حيثُ قال: «مراعاةٌ لِلنّظْمِ موافِقَةٌ لَهُ»[١٠٣]، قُلْتُ: بَلْ فيهِ أيْضاً نوْعٌ دَخَلَ لَهُ وردٌّ لما زَعَم، فكأنّهُ يُريدُ بَجَعْلِ ما ذَكَرَهُ وَجْهاً لِلْأوْلَوِيّةِ أنْ يَقولَ: لا إخلالَ في جَعْلِ بَعْضِ الضّمائرِ راجِعاً إلى موسى عليه السلام، وبَعْضِها لِلتّابوتِ بأصْلِ النّظْمِ الّذي هوَ أمُّ الإعْجازِ، نَعَمْ، فيه إخلالٌ بما يُورِثُ زيادةَ حُسْنٍ فيهِ فغايَةُ ما لَزِمَ مِنْهُ نُزول الكلامِ مِنْ دَرَجَةِ الأحْسَنِ إلى دَرَجَةِ الحُسْنِ فأحْسِنِ التَدبُّرَ. واعْلَمْ أنَّ وَهْمَ الإخْلالِ بِحُسْنِ النَّظْمِ في التَّفْكيكِ المُفْضي إلى الانْتِشارِ بأنْ يكونَ كُلٌّ مِن الضّمائرِ راجِعاً إلى غيرِ ما يَرْجِعُ إلَيْهِ الباقي، أوْ يَرْجِعُ ما في (الأوسَطِ)[١٠٤] مِنْها إلى غَيْرِ ما يَرْجِعُ (إليهِ )[١٠٥] ما في الطَّرَفَيْنِ، وأمّا التّفْكيكُ الّذي لا يُفْضي إلَيْهِ، كما إذا رَجَعَ الأوّلُ أو الآخِرُ إلى غَيْرِ ما يَرْجِعُ إلَيْهِ الباقي بِمَعْزَلِ عَنِ التّوَهُّمِ المَذْكورِ، فاحْفَظْ هذا الفَرْقَ ، فإنَّ القَوْمَ غافِلونَ عَنْهُ حتّى قالَ بَعْضُهُم ما ذَكَرَهُ (الفاضِلُ الشّريفُ)[١٠٦] مِنْ أنَّ الضّميرَ المَجْرورَ في قَوْلِ صاحِبِ التَّجْريدِ، وعلى أكْرَمِ أحَبّائِهِ سيّدِ الأنْبياءِ يُؤَدّي إلى تَفْكيكِ الضّمائرِ لِرجوعِ الضّميرَيْنِ السّابِقَيْنِ – أعْني نَعْمائِهِ وأنْبيائِهِ – إلى واجِبِ الوجودِ ، إلّا أنّه أمْرٌ ضروريٌّ ههُنا ، ولذلك ارْتَكَبَهُ المَحْشي ، فإنّ ما في أوّلِ كَلامِهِ مِنْ عبارَةِ (يُؤَدّي) ، وما في آخِرِهِ مِنْ عبارَةِ (ارْتَكَبَهُ) لِدَلالتِهما على أنّ فيه شَيْئاً مِمّا (يَحْذَرُ مِنْهُ) [١٠٧] تَفْصَحانِ عَنْ وقُوفِهِ على الفَرْقِ المَذْكورِ ، وقالَ بَعْضُهُم في تَرْجيحِ رجوعِ الضَّميرِ في قَوْلِ [ابنِ الحاجبِ][١٠٨]: «ويَنْحَصِرُ في المبادىءِ والأدلّةِ السَّمْعيّةِ والتَّرْجيحِ والاجْتِهادِ»[١٠٩] إلى المُخْتَصَرِ[١١٠] على رجوعِهِ إلى عِلْمِ الأصولِ، بأنّهُ على الثّاني يَلْزَمُ التَّفْكيكَ؛ لأنّ الضّمائرَ السّابِقَةَ الّتي اشْتَمَلَها قَوْلُهُ «ثُمَّ اخْتَصَرْتُهُ على وَجْهٍ بَديعٍ وسَبيلٍ مَنيعٍ لا يَصِدُّ اللّبيبَ عَنْ تَعَلُّمِهِ صادٌّ، ولا يَرُدُّ اللبيبَ عَنْ تَفَهُّمِهِ رادٌّ، واللهَ أسألُ أنْ يَنْتَفِعَ بِها»[١١١] كلّها راجِعٌ إلى المُخْتَصَرِ[١١٢]، وهذا القَوْلُ (مِنْهُ)[١١٣] صريحٌ في غُفُولِهِ عَن الفَرْقِ المَذْكورِ. ومِنْها ما اشْتَهَرَ فيما بينَهُم أنّ حَقَّ الضَّميرِ بَعْدَ المُضافِ والمُضافِ إلَيْهِ أنْ يَرْجِعَ إلى الأوّلِ دونَ الثّاني، والحَقُّ أنّهُ يَجوزُ أنْ يَرْجِعَ إلى كُلٍّ مِنْهُما بِلا رُجْحانٍ لأحَدِهِما

(على)[١١٤] الآخَرِ، بِحَيْثِ يَكونُ لَهُ مَزِيَّةٌ مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيّةِ أو الفَصاحَةِ على ما دلَّ عَلَيْهِ رجوعُهُ تارَةً إلى المُضافِ، وأخرى إلى المُضافِ إلَيْهِ في كلامِ الله تعالى، وذلِكَ أنّهُ تَعالى قالَ في سورَةِ السَّجْدَةِ ﴿ وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾[١١٥] فأرْجَعَ الضّميرَ في (بِهِ) إلى المُضافِ، وهُوَ العَذابُ، وقالَ في سورةِ سبأ ﴿ وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾[١١٦] فأرْجَعَ الضّميرَ إلى المُضافِ إلَيْهَ، وهو النّارُ ، والكَلامُ واحِدٌ ، وهذا كالنّصِّ في التَّسْوِيَةِ مِنْ جِهَةِ الفَصاحةِ بَيْنَ الإرْجاعَيْنِ، فإنّهُ لَوْ كانَ لأحَدِهِما مَزِيّةٌ لَما عَدَلَ عَنْهُ إلى الآخَرِ بِلا باعِثٍ، ومِنْ (هُنا)[١١٧] تَبَيَّنَ عَدَمُ إصابَةِ الذّاهبينَ إلى الفَرْقِ بيْنَهُما بإثْباتِ الأصالَةِ لأحَدِهِما والرُّجْحانِ، مِنْهُم [صدْرُ الأفاضِلِ][١١٨]، فإنّهُ قالَ في ضِرامِ السَّقْطِ شَرْحِ سَقَطِ الزَّنْدِ: (الضَّميرُ في (ثقالها) لِلْمُضافِ إلَيْهِ، وهو( الغمامُ)[١١٩]، مع أنّ من حقِّ الضّميرِ أنْ يَنْصَرِفَ إلى المُضافِ؛ لأنّهُ (المقصودُ)[١٢٠] في الذِّكْرِ دونَ المُضافِ إلَيْهِ، ونَظيرُهُ قَوْلُ [أبي الطيّب][١٢١]:

أفاضِلُ النّاسِ أغراضٌ لَدى الــزّمَنِ ... يَخْلو مِــن الهَــمِّ أخلاهُــم مِــن الفِطَــنِ

ألا ترى أنّ الضّميرَ في (أخلاهم) يَرْجِعُ إلى المُضافِ إلَيْهِ، وهو النّاس)[١٢٢] انتهى كلامُهُ.

فإنْ قيلَ: لَعَلَّ ما ذكَرَ فيما إذا كانَ الضَّميرُ صالِحاً للرّجوعِ إلى كُلٍّ مِنَ المُضافِ والمُضافِ إلَيْهِ كما في قَوْلِ أبي الطّيّب، وما وقَعَ في الآيَةِ ليْسَ مِنْهُ، قُلْنا: التَّعْليلُ المَذْكورُ في كلامِ صَدْرِ الأفاضِلِ يَأْبى (هذا)[١٢٣] التَّخْصيصَ، وإصلاحُ الضّميرِ في يَدِ القائِلِ، ثُمَّ إنّ عِرْقَ الشُّبْهَةِ يَنْقَطِعُ بِقَوْلِهِ تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾[١٢٤]، فإنّ الضّميرَ في (يحمل) راجِعٌ إلى المضافِ إلَيْهِ، وهوَ صالِحٌ لأنْ يَرْجِعَ إلى المُضافِ، وههنا لَطيفةٌ ذكرها [السّقاقسي][١٢٥] في شَرْحِ مُغْني اللبيب بِهذِهِ العِبارَةِ. ومِنْ طُرَفِ الحكايات الّتي ذَكَرَها أبي: كُنْتُ يَوْماً بِمَجْلِسِ شَيْخِنا [ابنِ عَرَفة][١٢٦]، وذلِكَ عِنْدَ قدُومِهِ إلى الاسْكَنْدَرِيّةِ في رَمَضانَ في سنة اثنتَيْنِ وتِسْعين وسَبْعُمائة، وأنا أقْرَأُ عَلَيْهِ دَرْساً في كِتابِ الحَجِّ مِنْ مُخْتَصَرِهِ، وكانَ شَخْصٌ مِن الطَّلَبَةِ المَوْسومينَ بالتّشَدُّقِ والتّكَبُّرِ بِما لَمْ يُعْطِ حاضِراً في المَجْلِسِ، فَمَرَّ مَوْضِعٌ مِنْ كلامِ الشَّيْخِ عادَ فيه ضَميرٌ على مُضافٍ إلَيْهِ ، فقال ذلِكَ (الشَّخْصُ)[١٢٧] لِلشَّيْخِ بجُرْأةٍ: النّحْويونَ يقولونَ: لا يَعودُ الضَّميرُ على المُضافِ إلَيْهِ، فَكَيْفَ أعَدْتّموهُ؟ فقالَ الشَّيْخُ على الفَوْرِ مِنْ غَيْرِ تَلَعْثُمٍ : قالَ اللهُ تَعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾[١٢٨]، ولَمْ يَزِدْ على ذلِكَ، وفيهِ مِن اللُّطْفِ ما لا يَخْفى، ثُمَّ قالَ [السّقاقُسي]: «ولا شَكَّ أنّ النُّحاةَ لَمْ يَقولوا ما نَقَلَهُ هذا الرَّجُلُ عَنْهُم، وإنّما قالوا: إذا وُجِدَ ضَميرٌ يُمْكِنُ عَوْدُهُ إلى المُضافِ، وعَوْدُهُ إلى المُضافِ إلَيْهِ، فعَوْدُهُ إلى المُضافِ أوْلى، وقَدْ عَرَفْتَ ما في هذا التَّرْجيحِ والتَّخْصيصِ مِن الخَلَلِ فَتَأمَّلْ»[١٢٩]. نَعَمْ لَوْ قيلَ: إذا كان المَقامُ مَقامَ اشْتِباهٍ بأنْ يكونَ الكلامُ مُحْتَملاً لِمَعْنَيَيْنِ على اعْتِبارِ رجوعِ الضَّميرِ إلى المُضافِ والمُضافِ إلَيْهِ ، لا يَجوزُ إرْجاعُهُ إلى المُضافِ إلَيْهِ ؛ لأنّ المُتَبادَرَ إلى الفَهْمِ رجوعُهُ إلى المُضافِ لأصالَتِهِ في الكَلامِ،

فَيَقَعَ الْغَلَطُ بِحَمْلِهِ على خِلافِ المُرادِ ، لكان لَهُ وَجْهٌ مِنَ الأَوْهامِ السّابِقَةِ إلى بَعْضِ الإفْهامِ قَبُحَ الاخْتِلافُ في الضّميرَيْنِ تَذْكيراً وتأنيثاً مع الاتّحادِ في المَرْجِعِ، قال صَدْرُ الأفاضِلِ في ضِرامِ السَّقْطِ : «وإنّما أَنّثَ أبو العلاء اللّجَيْنَ على قَصْدِ الفِضَّةِ مع أنّ التَّذْكيرَ فيهِ لا يَكسرُ البَيْتَ لِيُوافِقَ فيهِ الْضَّميرُ الضَّميرَ في تَمَيُّزِهِ مِنْ حَيْثُ التّأْنيثُ، إذْ هذِهِ الرّوايَةُ أَصَحُّ الرِّوايَتَيْنِ. ومِنَ القَبيحِ أنْ يَخْتَلِفَ صورتا الضّميرَيْنِ الرّاجِعَيْنِ إلى شَيْءٍ واحِدٍ، وقالَ الشّريفُ الفاضِلُ في الحاشِيَةِ[١٣٠] على شَرْحِ قَوْلِ صاحِبِ المِفتاح: «ثُمَّ إنّ المجازَ – أعني الاستعارةَ– مِنْ حيثُ إنّها مِنْ فروعِ التَّشْبيهِ، لا يَتَحَقَّقُ...»[١٣١] الخ لَمّا أَنَّثَ أوّلاً الضّميرَ الرّاجِعَ إلى المَجازِ، حيثُ قال إنّها، كانَ المُناسبُ تأنيثَهُ أيضاً في «لا يَتحقّق و يستَدْعي»، وقَدْ وَقَعَ في النُّسْخَةِ المَعْزِيَّةِ بِتَذْكيرِ هذَيْنِ الضَّميرَيْنِ نَظَراً إلى ظاهِرِ لَفْظِ المَجازِ، وإنّما قُلْنا إنّهُ مِن الأَوْهامِ، إذْ لا (شُبْهَةَ)[١٣٢] في صِحَّتِهِ، بَلْ في حُسْنِهِ وفَصاحَتِهِ ، كيفَ لا، وهو مِنْ طُرُقِ التّفَنُّنِ على ما حقّقْناهُ في رِسالَتِنا المُرَتَّبَةِ في تَحْقيقِ وجوهِ الافْتِنانِ في الكلامِ.

وأمّا الدّليلُ القاطِعُ على عَدَمِ قُبْحِهِ وقوعُهُ في كلامِ اللهِ تعالى في غَيْرِ مَوْضِعٍ ، مِنها قَوْلُهُ تعالى: ﴿ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴾[١٣٣]، الضّمير في (منها وعليه) لِلشَّجَرِ، أنّثَ أوّلاً على المَعنى، وذكَّرَ ثانياً على اللّفْظِ، ومِنها قَوْلُهُ تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۚ بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ ﴾[١٣٤]، ذكَّرَ الضّميرَ الرّاجِعَ إلى النِّعْمَةِ أوّلاً حَمْلاً على المَعْنى، فإنّ معنى قَوْلِهِ (مِنّا) شَيْئاً مِن النِّعْمَةِ، وأنّثَ آخِراً حَمْلاً على اللّفْظِ؛ لأنّ الخَبَرَ لَمّا كانَ مؤنّثاً – أعْني فِتْنة– ساغَ تأنيثُ المُبْتَدأ لأجْلِهِ؛ لأنّهُ في مَعْناهُ. ومِنَ الوَجْهِ الآخَرِ تبَيَنَ أنّ اعْتِبارَي التّذْكيرِ والتأنيثِ كلاهُما يَجوزُ أنْ يكونَ مِنْ جِهَةِ المَعْنى، ومِنْ هذا القَبيلِ ما في قَوْلِهِ تعالى:﴿ وَإِن تَكُنْ مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُۚ ﴾[١٣٥]، أنّثَ الضَّميرَ في (تَكُنْ) على قراءة ابنِ عامر وعاصِمٍ في رِوايَةِ أبي بَكْرٍ[١٣٦]؛ لأنّهُ راجِعٌ إلى ما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَاۖ ﴾[١٣٧]، وهُوَ في مَعْنى الأجِنَّةِ، ثُمَّ ذكَّرَ في (فيه)؛ لأنّ المُرادَ ما يَعُمُّ الذّكَرَ والأنْثى، فغلّبَ الذّكَرَ، وفي قَوْلِهِ تعالى: ﴿ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَاۖ ﴾ اعْتِبارُ التّذْكيرِ والتّأنيثِ في وَصْفَي مَوْصوفٍ واحِدٍ، إلّا أنّهما في الاسْمِ الظاهِرِ دون الضّميرِ، ولَيْتَ شِعْري مابالُ القائلينَ بالْقُبْحِ في ذلكَ ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾[١٣٨]. واعْلَمْ أنَّ اعْتِبارَ المَعْنى في تَذْكيرِ الضَّميرِ وتأْنيثِهِ شائعٌ ذائعٌ، بَلْ في التَّذْكيرِ والتّأنيثِ مُطْلَقاً ، قالَ صاحِبُ الجَمْهَرَةِ : «أخْبَرَنا أبو حاتِمٍ عَنِ الأصْمَعي، قالَ أبو عمرو بنُ العَلاءِ: سَمِعْتُ أعْرابِيّاً يَقولُ: فُلانٌ لَغُوبٌ، جاءَتْهُ كِتابي فاحْتَقَرها، فقُلْتُ: أتَقولُ: جاءَتْهُ كِتابي؟ فقالَ: أَلَيْسَ بِصَحيفَةٍ؟، فقُلْتُ: ما اللغُوبُ؟ قالَ: الأحْمَقُ»[١٣٩]، ولَقَدْ أحْسَنَ مَنْ قال: أمْرُ التّذْكيرِ والتّأنيثِ سَهْلٌ. ومِنْ قَبيلِ التّذْكيرِ باعْتِبارِ المَعْنى بَعْدَ التّأنيثِ باعْتِبارِ اللّفْظِ ما في قَوْلِهِ تَعالى:

﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾[١٤٠] أنّثَ الفِعْلَ على اعْتِبارِ لَفْظِ الجَنَّةِ، وذَكَّرَ في الحالِ على اعْتِبارِ مَعْناها ، وهو البُسْتانُ، ومَن ارْتَكَبَ إلى التَّقْديرِ، وقال : أي : (شَيْئاً غَيْرَ بَعيدٍ) [١٤١] ، فَكَأنَّهُ ذُهِلَ مِن اعْتِبارِ المَعْنى، وإلّا فَهُوَ مُعْتَرِفٌ بِأنّه لا يَعْرُجُ على التَّقْديرِ إلّا عِنْدَ قِيامِ الضَّرُورَةِ، وهيَ مُنْدَفِعَةٌ ههُنا باعْتِبارٍ لَطيفٍ وفَنّ مِن الْبَلاغَةِ وجّهتا اللّفظَ، قدْ تُعَبِّرانِ في إفرادِ الضَّميرِ وجَمْعِهِ، كما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[١٤٢] أفْرَدَ الضّميرَ الرّاجِعَ في (مَنْ يقولُ) (ثمَّ جَمَعَ في (ما هُم) ) [١٤٣] على اعْتِبارِ لَفْظِهِ أوّلاً، ومَعْناهُ آخِراً. ومِنْها، أي: مِن الأوْهامِ السّابِقِ ذِكْرُها ما زَعَمَ جُمْهورُ النُّحْويينَ أنّ الإضْمارَ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظاً، ومَعْنىً غَيْرُ جائِزٍ، قَوْلُهُم: لَفْظاً ومَعْنىً مُتَعَلِّقٌ بِـ(قَبْل)، لا بالذِّكْرِ، وقَدْ أفْصَحَ عَنْ ذلكَ قَوْلُ صاحِبِ الكَشّافِ في تَفْسيرِ قَوْلِهِ تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[١٤٤] «فإنْ قُلْتَ: الفاعِلُ في القِراءَةِ المَشْهورَةِ يَلي الفِعْلَ في التَّقْديرِ، فَتَعْليقُ الضَّميرُ بِهِ إضْمارٌ قَبْلَ الذِّكْرِ، قُلْتَ: الإضمارُ قَبْلَ الذِّكْرِ أنْ يُقالَ: ابْتَلى ربُّهُ ابْراهيمَ، فأمّا ابْتلى ابراهيمَ ربّه وابْتلى ربّه ابْراهيمَ، فَلَيْسَ واحِدٌ مِنْهُما بإضْمارٍ قَبْلَ الذِّكْرِ، أمّا الأوّل، فقَدْ ذَكَرَ فيهِ صاحِبَ الضَّميرِ قَبْلَ الضَّميرِ ذِكْراً ظاهِراً، وأمّا الثّاني فإبْراهيمُ فيهِ مُقَدَّمٌ في المَعْنى، ولَيْسَ كَذلكَ ابْتلى ربُّهُ إبْراهيمَ، فإنَّ الضَّميرَ قدْ تَقَدَّمَ لفظاً ومَعْنىً فلا سَبيلَ إلى صِحَّتِهِ» [١٤٥] انْتَهى كلامُهُ. ومُرادُهُم مِنَ الذِّكْرِ ما يَعُمّ الحُكمي، كما في قَوْلِهِ (تعالى)[١٤٦]: ﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[١٤٧]، فإنّ المَصْدَرَ الّذي يَرْجِعُ إلَيْهِ (هو)، وهو العَدْلُ مَذْكورٌ حُكْماً بِذِكْرِ فِعْلِهِ – أعني اعْدِلوا– وإنّما قُلْنا: إنَّهُ وَهْمٌ؛ لأنَّ وقوعَ الإضْمار على الذِّكْرِ على الشَّرْطِ الْمذْكورِ، كما في كلامِ الله تعالى [١٤٨] – كما سَتَقِفُ عَلَيْهِ بإذْنِ الله تعالى– دليلٌ قاطِعٌ على جوازِهِ. والتَّحْقيقُ أنّ الإضْمارَ قَدْ يكونُ على مُقْتَضى الظاهِرِ، وقَدْ يكونُ على خِلافِهِ، فإنْ على مُقْتَضى الظاهِرِ فشروطُهُ أنْ يَكونَ المُضْمَرُ حاضِراً في ذِهْنِ السّامِعِ بدَلالَةِ سِياقِ الكَلامِ أو مَساقِهِ عليْهِ، أو قِيامِ قَرينَةٍ في المَقامِ لإرادَتِهِ، أو يكونُ حَقُّهُ أنْ يَحْضُرَ لَمّا ذكَرَ ، وإنْ لَمْ يَحضرْ؛ لِقصُورٍ مِنَ جانِبِ السّامِعِ، وإنْ كانَ على خِلافِ مُقْتَضى الظّاهِرِ، فشَرْطُهُ أنْ يكونَ هناكَ نُكْتَةٌ تدعو إلى تَنْزيلِهِ مَنْزِلَةَ الأوّلِ، وتِلْكَ النُّكْتَةُ قَدْ تَكونُ تَفْخيمَ شأْنِ المُضْمَرِ كما في قَوْلِهِ تَعالى : ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾[١٤٩]، البارِزُ الأوّلُ لِجبْريلَ عليه السلام، والثّاني لِلْقُرْآنِ، وإضْمارُهُ مِنْ غَيْرِ سَبْقِ ذِكْرٍ يَدُلّ على فخامَةِ شأْنِهِ كَأنَّهُ لتَعيُّنِهِ وفَرْطِ شُهْرَتِهِ لَمْ يَحْتَجْ إلى سَبْقِ ذِكْرِهِ، كذا قالَ الْعَلّامة الزَّمَخْشَري والإمامُ البَيْضاوي في تَفْسيرِ الآيةِ المَذْكورةِ[١٥٠]، وقالا في تَفْسيرِ قَوْلِهِ تَعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾[١٥١]، الضَّميرُ لِلْقرآنِ فَخَّمَهُ بالإضْمارِ مِنْ (غَيْرِ)[١٥٢] ذِكْرِ شَهادةِ لَهُ بالنَباهَةِ الْمُغْنِيَةِ عَن التَّصْريحِ، وقَدْ سَبَقَهُما عَبْدُ القاهِرِ، حيْثُ قالَ في دَلائِلِ الإعْجازِ عِنْدَ تَفْصيلِهِ ما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ﴾[١٥٣] «مِنْ وجوهِ البَلاغَةِ، ثُمَّ إضْمارِ السَّفينَةِ قَبْلَ الذِّكْرِ كما هوَ شَرْطُ الفَخامَةِ والدَّلالَةِ على عِظَمِ الشَّأْنِ»

انْتَهى كلامُهُ. وقَدْ يكونُ التَّنْبيهُ على أنَّ المُضمرَ عَلِمَ فيما يُخبِرُ بِهِ، مُشْتَهِرٌ فيهِ، بِحيْثُ لا يَحْتاجُ عِنْدَ الإخْبارِ عَنْهُ بِذلِكَ الوَصْفِ إلى ذِكْرِهِ بِخصوصِهِ، كما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾ ﴾[١٥٤]، فإنّ الضَّميرَ على ما قالوا لأهْلِ مكَّةَ ، ولَمْ يسْبِقْ لَهُمْ ذِكْرٌ أصْلاً ، إلّا أنَّهُم لَمّا كانوا مَشْهورينَ بِمُكائَدَتِهِ ﷺ، وبلَغوا في الشُّهْرَةِ بِذلِكَ الوَصْفِ إلى دَرَجَةٍ لَمْ يُبْقِ الحاجَةَ إلى ذِكْرِهِم بِخصومِهِم عِنْدَ الإخْبارِ عَنْهُم، فأُضْمِروا قَبْلَ الذِّكْرِ تَنْبيهاً على شأْنِهِم بِهذا. ومِنْ هذا القَبيلِ الإضْمارُ الواقِعُ في قَوْلِ الحَماسَةِ[١٥٥]:

**مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ ... حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ**

قال الإمامُ المَرْزوقي في شَرْحِهِ: «وبِهذا إضْمارٌ قَبْلَ الذِّكْرِ؛ لأنَّ الضَّميرَ في (حَمَلْنَ) للنِّساءِ، ولَمْ يَجْرِ لَهُنَّ ذِكْرٌ، ولكِنْ لَمّا كانَ المُرادُ مَفْهوماً جازَ إضْمارُها»[١٥٦]، أرادَ بِكَوْنِهِ مَفْهوماً أنّهُ بِحَيْثُ يُفْهَم بأدنى التِفاتٍ ؛ لِدَلالَةِ المَعْنى عَلَيْهِ ، ولِذلِكَ كان الإضْمارُ المَذْكورُ على مقتضى الظّاهِرِ ، والإضْمارُ الواقِعُ في قَوْلِهِ تعالى : ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١﴾ ﴾[١٥٧] ، فإنّ الضَّميرَيْنِ في الفِعْلَيْنِ المَذْكورَيْنِ لَهُ (ﷺ)، ولَمْ يَسْبِقْ لَهُ ذِكْرٌ ، لكِنَّهُ مَفْهومٌ بِقَرينَةِ الحالِ ، ومَساقِ المَقالِ ، والإضْمارُ الواقِعُ في قَوْلِهِ تعالى : ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ ﴾[١٥٨] ، فإنّ كُلَّ أحدٍ يَعْلَمُ أنّ ما علَيْهِ ( جَميعُ )[١٥٩] الدّوابِّ هو الأرضُ لا غيْر ، ومَنْ قالَ : وإنّما أضْمَرْنا مِنْ غَيْرِ ذِكْرٍ لِدلالَةِ النّاسِ ، أو (الدّوابِّ) [١٦٠] علَيْها، فقَد استَضاء بالمِصْباحِ عِنْدَ الإصْباحِ. وأمّا قَوْلُهُ تعالى : ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ ﴾[١٦١] فَلَيْسَ مِنْ بابِ الإضْمارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لِسَبْقِ ذِكْرِ الأرْضِ قُبَيْلَهُ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ۚ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾[١٦٢] ، فَمَنْ وَهِمَ أنّهُ مِنْهُ فقَدْ وَهِمَ، وكذا قَوْلُهُ تعالى: ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾[١٦٣]، ليْسَ مِنْهُ كما تَوَهَّمَ؛ لأنَّ سياقَهُ: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ۚ ﴾[١٦٤]، ومَعْنى ما تَرَكَ المُتَوَفّى مِنْكُم، فإنّ الضّميرَ المُسْتَتِرَ فيهِ، والضّميرَ البارِزَ في (أبَوَيْهِ) كلاهُما عائِدانِ على المُتَوَفّى مِنْ جماعَةِ المُخاطَبينَ بِكُم في قَوْلِهِ (تعالى)[١٦٥]: (يُوصيكُم)، فالحاجَةُ بالاسْتِعانَةِ بِدلالَةِ الحالِ وسِياقِ المَقالِ في اعْتِبارِ وَصْفِ المُتَوَفّى، فيمَنْ عادَ عَلَيْهِ الضّميرُ مِنَ الجَماعَةِ المَذْكورينَ بِهِ.

واعْلَمْ أنّهُ كما يكونُ الإضْمارُ على خِلافِ مُقْتَضى الظّاهِرِ على ما وَقَعْتَ عَلَيْهِ فيما سَبَقَ، كذلِكَ يَكونُ الإظْهارُ على خلافِ مُقْتَضى الظّاهِرِ كما إذا أظْهَرَ، والمَقامُ مَقامُ الإضْمارِ، وذلِكَ عِنْدَ وجُودِ أمْرَيْنِ: أحدُهُما كَوْنُهُ حاضِراً، أو في شَرَفِ الحُضُورِ في ذِهْنِ السّامِعِ ؛ لِكَوْنِهِ مَذْكوراً لَفْظاً أو مَعْنىً، أو في حُكْمِ المَذْكورِ لا لأمْرٍ خِطابيٍّ كما في الإضْمارِ قَبْلَ الذِّكْرِ على خِلافِ مُقْتَضى الظّاهِرِ،

بَلْ لِقيامِ قَرينَةٍ حاليّةٍ، أو مقاليّةٍ، وثانيهُما أنْ يَقْصِدَ الإشارَةَ إلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إنّهُ حاضِرٌ فيهِ، فإذا لَمْ يَقْصِد الإشارَةَ إلَيْهِ مِنْ هذهِ الحَيْثِيّةِ يكونُ حقُّهُ الإضْمارَ، كما في قَوْلِكَ: إنْ جاءكَ زيْدٌ فقَدْ جاءكَ فاضِلٌ كامِلٌ. والإظْهارُ في مَقامِ الإضْمارِ لاشْتِمالِهِ على النُّكاتِ اللّطيفَةِ كَثيرُ الوقُوعِ في كَلامِ اللهِ تَعالى، ومِنَ المواضِعِ الّتي أظْهَرَ في مَقامِ الإضْمارِ قَوْلُهُ تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾[١٦٦] كان مُقْتضى الظّاهِرِ أنْ يُقالَ: فإنّ اللهَ عدوٌّ لَهُم، وإنّما عَدَلَ عَنْهُ إلى الظّاهِرِ للدّلالَةِ على أنّ اللهَ تَعالى عاداهُم لكُفْرِهِم، وإنَّ عَداوَةَ المَلائكَةِ والرُّسُلِ كُفْرٌ. وإنّ مِمّا يَغْلَطُ فيه الإفْهام، ولَهُ تَعَلُّقٌ بِهذا المَقامِ أنّهُ إذا ذُكِرَ لَفظٌ، وأُريدَ بِهِ معنىً ، ثُمَّ احْتيجَ إلى التَّعْبيرِ عَنْ مَعْنىً آخر لِذلكَ، فههُنا طريقانِ: أحدُهُما أنْ يُعادَ ذلكَ اللّفْظُ مُعَرّفاً، ويُرادُ بِهِ ذلكَ المَعْنى الآخرَ، والثّاني أنْ يُذْكَرَ ضَميرٌ راجِعٌ إلى ذلكَ اللّفْظِ باعْتِبارِ المَعْنى الآخرِ على طَريقَةِ الاسْتِخْدامِ، وكِلاهُما على خِلافِ الظّاهِرِ، أمّا الأوّل فلأنَّ الظّاهِرَ مِنْ إعادةِ اللّفْظِ مُعَرَّفاً أنْ يُرادَ بِهِ المَعْنى الّذي عِنْدَ ذِكْرِهِ أوّلاً، ولِذلكَ قالَ ابنُ عباس وابنُ مسعودٍ (رضيَ اللهُ عَنْهُما): «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ»[١٦٧]، حَمْلاً لِلْعُسْرِ الثّاني في قَوْلِهِ تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦ ﴾[١٦٨] على الأوّل، وقالَ صاحِبُ الكَشّافِ: «إنَّ هذا الحَمْلُ حَمْلٌ على الظّاهِرِ»[١٦٩]، وأمّا الثّاني فلِأنَّ الظّاهِرَ مِنْ رجوعِ الضّميرِ إلى لَفْظٍ مَذْكورٍ، هوَ أنْ يَرْجِعَ إلَيْهِ باعْتِبارِ المَعْنى الّذي أريدَ مِنْهُ عِنْدَ ذِكْرِهِ، وإنّما قُلْنا مُعرَّفاً؛ لأنّ الظّاهِرَ على تَقْديرِ إعادَتِهِ مُنَكّراً أنْ يكونَ المُرادُ مِنْهُ غيْرَ المَعْنى الأوّل، لِذلكَ حَمَلَ اليُسْرَ الثّاني على غَيْرِ الأوّلِ. قالَ الفاضِلُ التَفتازانيّ في التّلْويحِ: «وتَفْصيلُ ذلكَ أنَّ المَذْكورِ أوّلاً إمّا أنْ يكونَ نَكِرَةً أو مَعْرِفَةً، وعلى التَّقْديرَيْنِ، إمّا أنْ يُعادَ نَكِرَةً أو مَعْرِفَةً، فيَصيرِ أرْبَعَةَ أقْسامٍ، وحُكْمُها أنْ يَنْظُرَ إلى الثّاني، فإنْ كان نَكِرَةً، فهوَ مُغايرٌ لِلْأوّلِ، وإلّا لَكانَ المُناسِبُ هو التَّعْريفُ بناءً على كَوْنِهِ مَعْهوداً سابقاً في الذِّكْرِ، وإنْ كانَ مَعْرِفَةً، فَهُوَ الأوّلُ حَمْلاً لَهُ على المَعْهودِ الّذي هو الأصْلُ في اللامِ والإضافةِ»[١٧٠] ، ثُمَّ قالَ: «إنّ هذا هو الأصْلُ عِنْدَ الإطْلاقِ وخلُوِّ المقامِ عَنِ القرائنِ، وإلّا فقَدْ يُعادُ النّكِرَةُ نَكِرَةً مع المُغايَرَةِ ، وقد يُعادُ النَّكِرَةُ مَعْرِفَةً مع المُغايَرَةِ، وقدَ يُعادُ المَعْرِفَةُ نَكِرَةً معَ عَدَمِ المُغايَرَةِ »[١٧١]، وأوْرَدَ لِهذهِ الصّوَرِ كُلِّها أمْثِلَةً، وإذا تَحَقّقْتَ هذا التَّفْصيلَ، فَقَدْ وَقَفْتَ على ما في كلامِ الإمامِ المَرْزوقي، حيْثُ قالَ في شَرْحِ قَوْلِ الحَماسَةِ:

صَفَحْنا عَنْ بَني ذُهْلٍ ... وقُلْنا القَوْمُ إخْوانُ

عسى الأيّامُ أنْ يَرْجِعْنَ ... قَوْماً كالّذي كانوا

«إنّما نَكَّرَ قَوْماً؛ لأنّ فائدَتَهُ مِثْلُ فائدَةِ المَعارِفِ، ألا تَرى أنّهُ لا فَصْلَ بيْنَ أنْ تقولَ : عَفَوْتُ عَنْ زَيْدٍ، فَلَعَلَّ الأيّامُ تَرُدُّ رَجُلاً مِثْلَ الّي كانَ، وبيْنَ أنْ تقولَ: فلَعَلَّ الأيّامُ تَرُدُّ الرَّجُلَ مِثْلَ الّذي كانَ»[١٧٢]، لَمْ يُصِبْ (في)[١٧٣] مَقامَي التَّعْليلِ والتّنْوير. واعلَمْ أنّهُ قدْ يُعادُ اللّفْظُ مُعَرّفاً مُراداً بِهِ نَفْسُهُ لا مَعْناه،

وهذا أيْضاً على خِلاف الظّاهِرِ، ومُقْتَضى الظّاهِرِ، عِنْدَ ذلكَ إنّما يُراد عبارةُ اللّفْظِ ، فصاحبُ التّوْضيحِ «نبّهَ على ذلكَ»(١٧٤) حيْثُ قالَ فيهِ: «فالأمْرُ قَوْلُ القائلِ اسْتِعْلاءً: افْعَلْ، والنَّهْيُ اسْتِعْلاءً: لا تَفْعَلْ، والأمْرُ حَقيقَةٌ في هذا القَوْلِ اتّفاقاً»(١٧٥) عَدَلَ عَنْ مُقْتَضى الظاهِرِ في إعادَةِ لَفْظِ الأمْرِ مُعَرَّفاً مُريداً بِهِ نَفسَهُ بَعْدَ ما أرادَ بِهِ مَعْناهُ، فإنّ مُقْتَضى الظّاهِرِ أنْ يُقالَ : ولَفْظُ الأمْرِ حَقيقةً، وقالَ صاحبُ التّلْويحِ في تَوْجيهِهِ: «أعادَ صَريحَ اللّفْظِ دون الكِنايَةِ؛ لأنّهُ أرادَ الاسْمَ دونَ المُسَمّى»(١٧٦)، ولَمْ يُرِدْ أنّ تَعْليلَهُ إنّما يَفي أحَدَ جزءَيِ المُعَلَّلِ، وهو العُدول مِنَ الكِنايَةِ دون جُزْئِهِ الآخَرِ وهو إعادَةُ صَريحِ اللّفْظِ لَمّا عَرَفْتَ أنّ إعادَتَهُ مُعَرَفاً ظاهِرٌ في خِلافِ المُرادِ، ثُمَّ إنّ قَوْلَهُ: دونَ الكِنايَةِ، لا يَخلو عَنْ قصورٍ، إذْ لا إعادةَ على تقدير الكِنايَةِ. ومِنَ النّاظرينَ في كلامِهِ مَنْ قال: اعترِضَ عَلَيْهِ بأنّهُ مُخالفٌ لِمّا مَرَّ في فَصْلِ أَلْفاظِ العمُومِ مِنْ أنّهُ إذا أريدَ صَريحَ اللّفْظِ يكونُ الثّاني عَيْنَ الأوّلِ، وأُجيبَ بأنَّ هذا مِنْ وَضْعِ مَوْضِعَ المُضْمَرِ، وما ذَكَرَهُ الشّارِحُ نُكْتَةٌ لَهُ. وأمّا تِلْكَ القاعِدَةِ الّتي مَرَّ ذِكْرُها فَلَيْسَتْ بِكُلِّيَّةٍ، ولا يَخفى ما في الجواب المَذْكورِ مِنْ وجوهٍ: الخطأ الأوّلِ أنّ ما ذَكَرَهُ لَيْسَ وَضْعَ الظّاهِرِ مَوْضِعَ المضْمَرِ؛ لأنَّ شَرْطَهُ أنْ يكونَ المُرادُ في الاسْمِ الظّاهِرِ ما هو المَذْكورُ أوّلاً، وقَدْ فقَدَ الشَّرْطَ فيهِ، والثّاني الإضْمارُ فيه خلافُ مُقْتَضى الظّاهِرِ؛ لِما قرَّرْناه فيما تَقَدَّمَ، وشَرْطُ وَضْعِ الظّاهِرِ مقامَ المُضْمَرِ أنْ يَكونَ المُضْمَرُ في ذلكَ المَقامِ على مُقْتَضى الظّاهِرِ، إذْ بدونِهِ لا يكونُ المَقامُ مَقامَهُ ، وهذا ظاهِرٌ ، والثّالثُ أنّ ما ذَكَرَهُ الشّارِحُ لا يَصْلُحُ نُكْتَةً لِلْوَضْعِ المَذْكورِ على ما نَبَّهْتُ عَلَيْهِ فيما تَقَدَّمَ، ولَمّا اشْتَمَلَ سِياقُ الكَلامِ بِحُكْمِ اقْتِضاءِ المَقامِ ذِكْرَ الاسْتِخْدامَ ناسَبَ (التَّعَرُّضَ)(١٧٧) لِبَيانِهِ، فلْنَخْتِمْ الرِّسالةَ بِهِ. اعْلَمْ أنَّ الاسْتِخْدامَ(١٧٨) مَرْجِعُهُ إلى أنْ يُرادَ باللّفْظِ معنىً، ثُمَّ يُرادُ بِضَميرٍ معنىً آخرَ سواءٌ كانَ المَعْنيانِ حَقيقِيَّيْنِ لَهُ أو مجازِيّيْنِ، أو أحدُهُما حَقيقيّاً والآخَرُ مجازيّاً، وهذا أوْلى مِمّا قيلَ، هو أنْ يُرادَ بِلَفْظٍ لَهُ مَعْنيانِ أحدُهما، ثُمَّ يُرادُ بِضَميرِهِ الآخر؛ لأنّ الظاهِرَ مِنْ قَوْلِهِ: لَهُ مَعْنيانِ كَوْنُهُما حَقيقِيَّيْنِ، وذلكَ غَيْرُ لازمٍ فيهِ، ومِثالُ المَشْهورِ قَوْلُهُ(١٧٩):

**إذا نَـزَلَ السَّـماءُ بِـأَرْضِ قَـوْمٍ ... رَعَيْنـاه وإنْ كـانُوا غِضـابَا**

قالوا : أرادَ بالسّماءِ الغيْثَ، وبالضّميرِ الرّاجعِ إلَيْها في (رَعَيْناه) النّبت، وعندي أنّهُ مِنْ بابِ الكِنايَةِ لا مِنْ باب الاستِخْدامِ، أرادَ بالسّماءِ الغيْثَ مجازاً، وبنزولِ الغَيْثِ بالأرْضِ نبات العُشْبِ كِنايَةً، والضّميرُ راجعٌ إلى ما في المَعْنى الكِنائي مِنَ الكلاءِ أيْضاً، وإنّما يلْزمُ الاسْتِخْدامُ أن لَوْ رجَعَ الضّميرُ إلى السّماءِ باعتِبارِ معنىً آخرَ لها، وعلى ما ذَكَروهُ، إنّما رَجَعَ إلى معنىً آخر هو لازم معناها المجازيّ لا معناها الحقيقيّ، ثُمَّ إنّهُم زعَموا أنّ لِلاسْتِخْدامِ طريقةً أُخرى، وهيَ أنْ يُرادَ بِأحَدِ ضَميرَيِ اللّفْظِ مَعنىً، وبالآخرِ معنىً آخر، وليْسَ الأمْرُ كما زَعَموا، إذْ بِمُجَرَّدِ إرادَةِ المَعْنَيَيْنِ من الضّميرَيْنِ المَذْكورَيْنِ بَعْدَ لَفْظٍ يَصْلُحُ لِلدّلالَةِ على ذينكَ المَعْنَيَيْنِ لا يَتَحَقّقُ اسْتِخْدامُ اللّفْظِ المَذْكورِ فيهما، وإنّما يَلْزَمُ ذلكَ أن لَوْ كان إرادَتُهُما من الضّميرَيْنِ بواسِطَةِ رجوعِهما إلى اللّفْظِ، وذلكَ غَيْرُ لازمٍ، فإنّ

الضّميرَ مِنْ شأنِهِ أنْ يَرْجِعَ إلى المعْنى المُجَرَّدِ المَفْهومِ مِنْ سِياقِ الكلامِ أو المَقامِ، وقدْ مثّلوه بقَوْلِهِ(١٨٠):

**فسَقَى الغَضَا والسّاكِنِيه وإن هُمُ ... شَبُّوهُ بينَ جَوانِحِي وضُلُوعي**

ومَبْناهُ على أنْ يَرْجِعَ الضّميرُ في (شبّوه) إلى الغضا مُراداً بِهِ نارُ الهوى على اعْتِبارِ تشْبيهها بِنارِ الغضا، ولا يَخْفى ما فيهِ مِنْ تَكَلُّفٍ باردٍ، وتَعَسّفٍ شاردٍ، فالصّوابُ إرْجاعُهُ إلى نارِ الهوى المُتَعَلِّقِ بِساكني الغضا الّتي تُفْهَمُ مِنْ مَساقِ الكلامِ، ويَقْتَضيها المَقامُ. واللهُ أعلَمُ وأحْكَمُ.

**تَمَّت الرِّسالَةُ بِعَوْنِ اللهِ المَلِكِ الوَهّابِ.**

## الفهارس العامة

**أولا/ فهرس الآيات.**

| اسم السورة | الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|---|
| البقرة | ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ | ٣ | ٢٤ |
| البقرة | ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ | ٦ | ٢١ |
| البقرة | ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾ | ٧ | ٢٧ |
| البقرة | ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ | ٨ | ٣٧ |
| البقرة | ﴿ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ | ١٥ | ٢٨ |
| البقرة | ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ | ١٧ | ٢٦ |
| البقرة | ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ ﴾ | ٢٠ | ٣٠ |
| البقرة | ﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾ | ٩٧ | ٣٨ |
| البقرة | ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ | ٩٨ | ٤٠ |
| البقرة | ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ | ١٢٤ | ٣٧ |
| البقرة | ﴿ فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ ﴾ | ١٨١ | ٣١ |
| النساء | ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ | ١١ | ٤٠ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ | | |
| المائدة | ﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ | ٨ | ٣٨ |
| الأنعام | ﴿ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ﴾ | ١٣٩ | ٣٦ |
| الأنفال | ﴿ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ ﴾ | ١١ | ٢٨ |
| هود | ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ﴾ | ٤٤ | ٣٩ |
| النحل | ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾ | ٦١ | ٣٩ |
| مريم | ﴿ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴾ | ١٦ | ٢٤ |
| طه | ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ ۚ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى ﴾ | ٣٨–٣٩ | ٣٠ |
| الشعراء | ﴿ فَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴾ | ٤٦ | ٢٦ |
| الروم | ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ | ٢٤ | ٢٢ |
| السجدة | ﴿ وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ | ٢٠ | ٣٣ |
| سبأ | ﴿ وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾ | ٤٢ | ٣٣ |
| فاطر | ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ | ٤٤ | ٤٠ |
| فاطر | ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾ | ٤٥ | ٤٠ |
| يس | ﴿ فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ | ٦٦ | ٢٣ |
| ١٧الزمر | ﴿ ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ ۚ بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ ﴾ | ٤٩ | ٣٦ |
| الزخرف | ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ | ٨٤ | ٢٣ |
| محمد | ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ | ٢٤ | ٣٥٧ |
| ق | ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ | ٣١ | ٣٧ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الواقعة | ﴿ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴾ | ٥٣-٥٤ | ٣١٣ |
| الجمعة | ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾ | ٥ | ٣٤-٣٥ |
| عبس | ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴾ | ١ | ٣٩ |
| الشرح | ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ | ٥-٦ | ٤١ |
| القدر | ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ | ١ | ٣٨ |

**ثانياً / الأحاديث النبوية الشريفة.**

| ت | الحديث | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | لَيْسَ لِلنِّساءِ مِنَ الوَلاءِ إلّا ما أعْتَقْنَ أو كاتَبْنَ أو كاتَبَ مَنْ كاتَبْنَ أو دَبَّرَ مَنْ دَبَّرْنَ أو جَرَّ ولاءَ مُعْتِقِهُنَّ أو مُعْتِقِ مُعْتِقِهُنَّ | ٢٢ |
| ٢ | لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ | ٤١ |

**ثالثاً/ الشواهد الشعرية.**

| ت | الشاهد | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|
| ١ | أَسدٌ عَدِيٌّ وَفي الحُروبِ نَعامَةٌ.. رَبداءُ تجفلُ مِن صَفيرِ الصافِرِ. | أبو عمرو بن حطان | ٢٩ |
| ٢ | مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ... حُبُكَ النُّطاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ. | أبو كبير | ٣٩ |
| ٣ | صَفَحْنا عَنْ بَني ذُهْلٍ ... وقُلْنا الْقَوْمُ إخْوانُ. عسى الأيامُ أنْ يَرْجِعْنَ ... قَوْماً كالّذي كانوا. | شهل بن شيبان | ٤٢ |
| ٤ | إذا نَزَلَ السَّماءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ ... رَعَيْناه وإنْ كانُوا غِضابَا. | معاوية بن مالك | ٤٣ |
| ٥ | فَسَقَى الغَضَا والساكِنِيه وإن هُمُ ... شَبُّوهُ بينَ جَوَانحِي وضُلُوعي. | البحتري | ٤٤ |

**رابعاً / فهرس الأعلام بحسب كثرة ورودهم.**

| ت | الاسم | رقم الصفحة | ت | الاسم | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | السيد الشريف | ٥، ٧، ١٠، ٢٢ | ١٣ | الأصمعي | ١٢، ٣٧ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | الجرجاني | ٢٩، ٣٢، ٣٥، ٣٧، ٣٨ | | | |
| ٢ | سعد الدين التفتازاني | ١٠(٣)، ٢٢ (٢)، ٢٤، ٢٨(٢)، ٤١ | ١٤ | ابن جني | ٩ ، ٢٢ |
| ٣ | البيضاوي | ١٠ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٨ | ١٥ | أبو الطيب | ٣٤ (٢) |
| ٤ | الزمخشري | ١٠ ، ٢٢ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٨ | ١٦ | الرضي | ١٠ ، ٢٧ |
| ٥ | صدر الأفاضل | ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ | ١٧ | الإمام المرزوقي | ٣٩ ، ٤٢ |
| ٦ | سلطان بايزيد خان | ٥(٢) ، ٦ ، ٧ | ١٨ | خواجه زاده | ٨ |
| ٧ | السيوطي | ٤ (٢) ، ٩ (٢) | ١٩ | ابن الحداد | ٨ |
| ٨ | الجوهري | ١٠، ٢٨، ٢٩ | ٢٠ | محمود فجال | ٨ |
| ٩ | أبو عمرو بن العلاء | ١٢ ، ٣٧ | ٢١ | مصطفى شكعة | ٩ |
| ١٠ | طاش كبري زاده | ٧(٢) | ٢٢ | المبرد | ١٠ |
| ١١ | السلطان سليم خان | ٧ (٢) | ٢٣ | جميل بك | ١٠ |
| ١٢ | سيبويه | ١٠، ١٩ | ٢٤ | بروكلمان | ١٠ |
| ٢٥ | أبو حاتم | ١٢ | | | |
| ٢٦ | معاوية بن مالك | ١٣ | ٤٢ | عبد الرحمن بن علي | ٦ |
| ٢٧ | أبو المفاخر | ٢٥ | ٤٣ | السلطان سليم الأول | ٦ |
| ٢٨ | ابن هشام | ٢٧ | ٤٤ | صدر الشريعة | ٧ |
| ٢٩ | ياقوت الحموي | ٤ | ٤٥ | ابن تغري بردي | ٧ |
| ٣٠ | التميمي | ٤ | ٤٦ | الوزير إبراهيم باشا | ٧ |
| ٣١ | المعروف زاده | ٥ | ٤٧ | الصاغاني | ٧ |
| ٣٢ | المولى الخطيب زاده | ٥ | ٤٨ | الفراء البغوي | ٧ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣٣ | المولى مصلح الدين | ٥ | ٤٩ | أحمد بن يحيى | ٢٨ |
| ٣٤ | المولى لطف الله | ٥ | ٥٠ | ابن الحاجب | ٣٢ |
| ٣٥ | القوشجي | ٥ | ٥١ | السفاقسي | ٣٤ |
| ٣٦ | ابن قانوصة المكي | ٥ | ٥٢ | ابن عامر | ٣٦ |
| ٣٧ | هداية الله الحنفي | ٥ | ٥٣ | عاصم | ٣٦ |
| ٣٨ | محمد عبد القادر | ٦ | ٥٤ | أبو بكر | ٣٦ |
| ٣٩ | تاج الدين الحنفي | ٦ | ٥٥ | ابن عرفة | ٣٧ |
| ٤٠ | المولى علاء الدين | ٦ | ٥٦ | ابن عباس | ٤١ |
| ٤١ | المولى أبو مسعود | ٦ | ٥٧ | ابن مسعود | ٤١ |

## هوامش البحث

[١] – شذرات الذهب ٢٣٨/٨، الشقائق النعمانية /٢٢٦، الأعلام ١٣١/١، هدية العارفين ١٤١/١، الكواكب السائرة ١٠٧/٢.

[٢] – الكواكب السائرة ١٠٧/٢، الأعلام ١٣٣/١، معجم المطبوعات ٢٢٧/١ ٠ معجم المؤلفين ٢٣٨/١.

[٣] – معجم البلدان ٥٩/٢.

[٤] – الطبقات السنية ٤١٢/١.

[٥] – شذرات الذهب ١٥/١٠، كشف الظنون ٩٥٥/١.

[٦] – شذرات الذهب ١٥/١٠، الكواكب السائرة ٢٤/١–٢٥، والفوائد البهية للكنوي /٢٠٤.

[٧] – الكواكب السائرة ٣٠٦/١–٣٠٧، التعليقات السنية ٢١–٢٢، شذرات الذهب ١٨/١٠–١٩.

[٨] – الشقائق النعمانية /١٦٩–١٧٠، الكواكب السائرة ٣٠١/١–٣٠٢.

[٩] – التعليقات السنية /٢١.

[١٠] – كشف الظنون ٩٥٥/١، معجم المؤلفين ٨٢٦/٣.

[١١] – الكواكب السائرة ٢٥٦/٢، الشقائق النعمانية /٢٩٧.

[١٢] – شذرات الذهب ٤٩١/١٠، الكواكب السائرة ٤٣/٢، الشقائق النعمانية/٢٨٩.

[١٣] – شذرات الذهب ٥٤٩/١٠.

[١٤] – الشقاق النعمانية /٢٧٩–٢٩٨.

[١٥] – كشف الظنون ٥١/١، طبقات المفسرين /٣٩٨-٣٩٩، البدر الطالع للشوكاني ٢٦١/١

[١٦] – الشقائق النعمانية /٢٢٧، الطبقات السنية ٤١٠/١. عقود الجوهر /٢١٨.

[١٧] – الشقائق النعمانية / ٢٢٧، الكواكب السائرة ١٠٧/٢؛ شذرات الذهب ٨/ ٢٣٩. معجم المطبوعات العربية ٢٢٧/١. عقود الجوهر ١/ ٢١٨. كشف الظنون ٤٥١/١، هدية العارفين ١/

[١٨] – وهي ضمن مجموع ولها نسخ كثيرة منها (بمكتبة برنستون ٢٩٠٤)، وكذلك حاجي خليفة في الكشف ١: ٨٤٧، وجميل بك ١: ٢٢٣ بعنوان: (رسالة في مدار التجوز في اللفظ)، وهو مقتطف من بالمدينة المنورة ٢٥٩٤، برنستون ٢٩٠٤، وعنها ميكروفلم بمركز البحث العلمي بالجامعة برقم ٣٧٧، الحرم المكي ١٥١. حققها حامد صادق قنيبي، ونشرها في (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني)، العدد ٣٦، السنة ١٣، جمادى الأولى ١٤٠٩- حزيران ١٩٨٩.

[١٩] – ذكرها جميل بك ١: ٢٢٣، وبروكلمان برقم ١١٣، وآدْسِزْ برقم ١٩١، وهي غير 'رسالة في التضمين= أو رسالة التوسعات في لسان العرب' التي مر ذكرها، وللتفرقة بينهما أذكر أولها: «اعلم طبعتين: الأولى: ضمن (رسائل ابن كمال باشا) باستانبول ١٣١٦هـ، ص ٢٠١-٢٠٧. والثانية بتحقيق ناصر سعد الرشيد، ضمن 'رسائل ابن كمال باشا' الرياض ١٤٠١.

[٢٠] – الخصائص ٣١٠/٢

[٢١] – سورة طه/ الآية٣٩.

[٢٢] – سورة السجدة / من الآية٢٠.

[٢٣] – سورة سبأ / من الآية ٤٢.

[٢٤] – سورة ق / الآية٣١.

[٢٥] – سورة البقرة / من الآية١٢٤.

[٢٦] – سورة المائدة / من الآية ٨.

[٢٧] – يعني بمفهومه الوضعي هو أصل الدلالة المعجمية للفظ، وهو المفهوم الذي زخرت به معجمات

[٢٨] – بمعنى أنّ الهمزة أصلها للاستفهام، و(أم) تحمل معنى الاستفهام، فإذا جاءا منصلين، فيكون على أصله الذي وضع له وهو الاستفهام، والأولى أن نقول: ألحقت (أم) بالهمزة، كون (أم) لا تأتي وحدها إطلاقاً وتأتي للاستفهام، هذا أمر، والأمر الُاني يُشترط في معنى التسوية أن تأتي لفظة (سواء) قبل الهمزة، وهو الدليل الأولى لخروجها عن الاستفهامية، والدليل الآخر وجود الجواب في آخر الآية، وهو قوله تعالى (لا يؤمنون)، فلا تحصل التسوية إلا بالأمرين.

[٢٩] – سورة البقرة / من الآية٦.

[٣٠] – هذا قول الزمخشري في الكشاف ٤٧/١.

[٣١]– الذي ذكره ابن كمال باشا هو ليس قول سيبويه، وإنما هو قول الزمخشري تعليقاً على قول سيبويه (باب أم وأو) في كتابه الذي يقول فيه: «فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهمَّ اغفر لنا أيَّتُها العِصابةُ» الكتاب ١٧٠/٣، فبيّن الزمخشري ذلك قائلاً: «يعنى أنّ هذا جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام، كما أن ذلك جرى على صورة النداء ولا الإنذار وإمّا عدمه، ولكن لا بعينه، فكلاهما معلوم بعلم غير معين» الكشاف ٤٧/١–٤٨.

[٣٢] – هذا مثل يُضرب لمن له صيت، وذكر ولا منظر له، والمعيدي منسوب إلى معدّ ابن عدنان. وقد نسبوه بعد أن صغّروه وخفّفوا منه الدال. والمثل لشقّة بن ضمرة. والمثال للنعمان بن المنذر. فعن عكرمة الضبّي قال: إنّ رجلا من بني تميم؛ يُقال له ضَمْرة كان يُغيرُ على مسالح النعمان بن الملك؛ إنّ الرجال لا يُكالون بالصِّيعان؛ وإنّما المَرءُ بأصغريه؛ قلبه ولسانه؛ إنْ قاتلَ قاتل بجنان؛ وإنْ نطق نطق ببيان. قال: صدقت لله درُّك.....«٢١٥/١ من جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري»، وذُكِرَ أيضاً أن المثل ضربوه للصقعب بن عمرو النهدي، والصقعب لقب للرجل الطويل واسمه جشم بن عمرو قاله فيه النعمان بن المنذر «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري ١٣٦/١) والشاهد فيه إنزال الفعل منزلة المصدر المؤول، والتقدير (أن تسمع) في محل رفع مبتدأ، و( خير) هو الخبر.

[٣٣] – هو الإمام القاضي المفسر ناصر الدين أبو سعيد أو أبو الخير عبد الله بن أبي القاسم عمر بن محمد بن أبي الحسن علي البيضاوي الشيرازي الشافعي، ولد في المدينة البيضاء بفارس –وإليها نسبته– قرب شيراز، ولا تعلم سنة ولادته تحديدًا والغالب أن مولده أوائل القرن السابع الهجري. توفي سنة ٦٨٥ هـ الموافق عام ١٢٩٢م وقيل: سنة ٦٩١ هـ وأما قول الشهاب الخفاجي في حاشية التفسير: إنه توفي سنة ٧١٩ هـ، فمما لا يعول عليه، من مصنفاته «التفسير المسمى بـ "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، منهاج الوصول إلى علم الأصول، لب اللباب في علم الإعراب وهو مختصر كافية ابن الحاجب، وغيرها»، تنظر: ترجمته في ( البداية والنهاية (١٣: ٣٠٩). الوافي بالوفيات (٥: ٤٤٧). طبقات الشافعية للسبكي (٥: ٥٩). هدية العارفين (١: ٢٤١).

[٣٤] – سورة الروم / من الآية٢٤.

[٣٥] – أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤٠٥/٤.

[٣٦] – أخرجه البيهقي في السنن في كتاب الولاء باب لا ترث النساء الولاء عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ٣٠٦/١٠، وقال عنه صاحب نصب الراية : غريب ( نصب الراية ١٥٤/٤ )، وقال عنه صاحب الدراية في تخريج أحاديث الهداية : لم أجده هكذا ( الدراية ١٩٥/٢ حديث رقم ٨٧٧).

[٣٧] – يريد أن يكون التقدير ( أو أنْ جرّ ).

[٣٨] – هذا هو قول الزمخشري في الكشاف بنصِّه، استخرجناه من كتابه، أمّا ما ورد في المخطوط ما نَصّهُ: « لا تأكل السّمكَ ولا تَشْرب اللّبَنَ، معناه: لا تكُنْ مثل أكل السمك وتشرب اللّبن» فهذا لا يصحُّ وأظنّه من وهم الناسخ والصحيح ما أثبَتُّهُ والله أعلم.

[٣٩] – هو سعد الدين مسعود بن عمر بن محمد بن أبي بكر التفتازاني الفقيه المتكلم النظار الأصولي البلاغي النحوي، ولد في تفتازان من مدن خراسان سنة(٧٢٢ه) له مؤلفات كثيرة وفي علوم مختلفة ومنها: شرح تصريف الزنجاني، وإرشاد الهادي في النحو، والمطول على تلخيص المفتاح للسكاكي، والتلويح إلى كشف حقائق التنقيح، وشرح العقائد النسفية، وغاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام وغيرها (توفي سنة ٧٩٢هـ): تنظر ترجمته في : بغية الوعاة /٣٩١، والدرر الكامنة ٣٥٠/٤، شذرات الذهب ٣١٩/٦-٣٢٢، هدية العارفين ٤٢٩/٢-٤٣٠.

[٤٠] – هو أبو الفتح عثمان بن جني المشهور بابن جني عالم نحوي كبير، ولد بالموصل عام ٣٢٢ هـ، ونشأ وتعلم النحو فيها على يد أحمد بن محمد الموصلي الأخفش(١) ويذكر ابن خلكان أن ابن جني قرأ الأدب في صباه على يد أبي علي الفارسي حيث توثقت الصلات بينهما، حتى نبغ ابن جني بسبب صحبته، حتى أن أستاذه أبا علي، كان يسأله في بعض المسائل، ويرجع إلى رأيه فيها. على الرغم أن ابن جني كان يتبع المذهب البصري في اللغة إلا أنه كان كثير النقل عن أناس ليسوا بصريين في النحو واللغة وقد يرى في النحو ما هو بغدادي أو كوفي، فيثبته. توفي سنة (٣٩٢هـ) تنظر: ترجمته في (وفيات الأعيان (٢٤٦/٣)، سير أعلام النبلاء (١٧/١٧) ، هدية العارفين (٣٤٥/١) ، الأعلام (٢٠٤/٤).

[٤١] – قال ابن جني بعد أن ذكر أمثلة عن التضمين في الحروف والأفعال: (ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يُكاد يُحاط به، لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً ) الخصائص ٣١٠/٢.

[٤٢] – سورة الزخرف/ من الآية٨٤.

[٤٣]– في المخطوطة (تغليب)، وفي الكشاف للزمخشري (تغلب) بلا ياء.

[٤٤] – الكشاف ٢٦٧/٤.

[٤٥] – ذكر ذلك في حاشيته على الكشاف، وهذا التعريف قد استشكل عند العلماء، وهو محل نظر، عليه بصلته يدل على اعتباره في الجملة لا على زيادة القصد إليه (ينظر: نظم الدرر للبقاعي ١٢٨/٩-١٢٩).

[٤٦] – السيد هو علي بن محمد بن علي الجرجاني، السيد الشريف، من مصنفاته شرح الآداب للعضد، وشرح المواقف في الكلام وشرح مختصر ابن الحاجب وغيرها، توفي سنة(٨١٦هـ) (هدية العارفين

[٤٧] – من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه. فيقولون هيجني شوقا فعدي إلى إذا كان اللفظ مستعملا في المعنيين معا كان جمعا بين الحقيقة و المجاز و إن كان مستعملا في

أحدهما فلم يقصد به الآخر، فلا تضمين. قلت: هو مستعمل في معناه الحقيقي والآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته، فتارة يجعل المذكور أصلا في الكلام و المحذوف حالا كما في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم و تارة يجعل المحذوف أصلا والمذكور مفعولا كما مر من المثال أو حالا كما يشير إليه قوله: عن الاعتراف. « ينظر: التضمين النحوي في القرآن الكريم ٩١/١ عن حاشية الجرجاني ١٢٦/١».

[٤٨] – صاحب الكشف هو سراج الدين عمر بن عبد الرحمن بن عمر البهبهائي الكناني القزويني الفارسي، أبو حفص أبو القاسم وهو أحد المفسرين الذين يشهد لهم في تفسير القرآن الكريم ولد سنة (٦٨٣هـ) على أرجح الأقوال وتوفي سنة (٧٤٥هـ)، ومن مصنفاته الكشف عن مشكلات الكشاف وهي حاشيته المشهورة على تفسير الكشاف للزمخشري «تنظر: ترجمته في ينظر: كتاب الأعلام: ٩٧، معجم المفسرين: ٣٩٦/١، هدية العارفين: ٥/ ٧٨٩، كشف الظنون: ٢ /١٤٨٠».

[٤٩]– سورة يس/ من الآية٦٦.

[٥٠] – في الكشاف «أو يَمن معنى: ابتَدروا».

[٥١] – الكشاف ٢٤/٤.

[٥٢] – سورة مريم / من الآية١٦.

[٥٣] – قال البيضاوي ما نَصُّهُ: «إِذِ انْتَبَذَتْ اعتزلت، بدل من مَرْيَمَ بدل الاشتمال لأن الأحيان مشتملة على ما فيها، أو بدل الكل ؛لأن المراد ب مَرْيَمَ قصتها وبالظرف الأمر الواقع فيه وهما واحد، أو ظرف لمضاف مقدر وقيل إِذِ بمعنى أن المصدرية كقولك: أكرمتك إذ لم تكرمني فتكون بدلاً لا محالة. مِنْ أَهْلِها مَكاناً شَرْقِيًّا شرقي بيت المقدس، أو شرقي دارها، ولذلك اتخذ النصارى المشرق قبلة ومكاناً ظرف أو مفعول؛ لأن انْتَبَذَتْ متضمن معنى أتت».

[٥٤] – سورة البقرة / من الآية٣.

[٥٥] – الكشاف ٣٨/١.

[٥٦] – في التضمين ثمانية أقوال: **الأول:** أنه مجاز مرسل لأن اللفظ استعمل في غير معناه لعلاقة و قرينة.**الثاني:** أن فيه جمعا بين الحقيقة و المجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه و على معنى المحذوف بالقرينة.**الثالث:** أن الفعل المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره – كما جرى عليه صاحب الكشاف – و لكن مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر المناسب بمعونة القرينة اللفظية كما ذكر السعد و قال السيد : ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط،**الرابع:** أن الفظ مستعمل في معناه الأصلي، فيكون هو المقصود أصالة، و لكن قصد بتبعيته معنى آخر، فلا يكون من الكناية و لا الإضمار. **الخامس:** أن المعنيين مرادان على طريقة الكناية،

فيراد المعنى الأصلي توصلا إلى المقصود، و لا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى.**السادس:** أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز.**السابع:** أن دلالته غير حقيقية و لا تجوز في اللفظ، و إنما التجوز في إفضائه إلى المعمول، و في النسبة غير التامة و نقل ذلك عن ابن جني و قال : ألا ترى أنهم حملوا النقيض على نقيضه فعدوه بما يتعدى به، كما عدوا (أسر) بالباء حملا على (جهر)، و(فضُل) بعن حملا على (نقص) و قد علق هذا القول على الصحة.**الثامن:** أنه لابد في التضمين من إرادة معنيين في لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد، و بذلك يفارق الكناية فإن أحد المعنيين تمام المراد، و الآخر وسيلة إليه، وهذا اختيار ابن كمال باشا. «ينظر: شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري /٦».

[٥٧] – قصدَ (حال) فاختصر.

[٥٨] – كلمة غير واضحة.

[٥٩] – هو ابن أبي القاسم، بن أبي الحسن، أبو المفاخر النيسابوري، قدم بغداد فوعظ بها، وجعل ينال توفي( سنة ٥٤٥هـ)، وقد سمع منه ابن الجوزي شيئا من شعره، من بذلك: «تنظر: ترجمته في البداية والنهاية لابن كثير ج١٢/ في باب (ثم دخلت سنة ٥٤٥هـ».

**مات الكرام ومروا وانقضوا ومضوا ** ومات من بعدهم تلك الكرامات**

**وخلفوني في قوم ذوي سفه ** لو أبصروا طيف ضيف في الكرى ماتوا**

[٦٠] – هو مثل يطلق على ذوي السبق من الرجال في الجود والفضل قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ ... ﴾سورة هود: وسمي الفضل والجود بقية؛ لأن الرجل يستبقي مما يخرجه أجوده وأفضله، فصار هذا اللفظ مثلا في الجودة، يقال: فلان من بقية القوم، أي من خيارهم، ومنه قولهم: في الزوايا خبايا وفي الرجال بقايا (الكشاف ٢٤٦/٣).

[٦١] – قاله الزمخشري في معرض حديثه عن قوله تعالى:﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾، حيث قال ما نصُّهُ: «فإن قلت: لم عدّى فعل الإيمان بالباء إلى الله تعالى، وإلى المؤمنين باللام؟ قلت: لأنه قصد التصديق بالله الذي هو نقيض الكفر به، فعدّى بالباء وقصد السماع من المؤمنين، وأن يسلم كُنَّا صادِقِينَ»، تفسير الكشاف: ٢/ ٢٨٥.

[٦٢] – سورة البقرة / من الآية١٧ .

[٦٣] – الكشاف ٧٥/١ .

[٦٤] – سورة الشعراء / الآية ٤٦ .

[٦٥] – الّذي بينَ قوسين من الكشاف للزمخشري بنصّهِ، وأما في المخطوط فقد ورد ما نصّهُ (ولك أن لا تُقَدِّر؛ لأن خَرّوا وسقَطوا) وما في الكشاف هو السياق المطلوب.

[٦٦] – الكشاف ٣١٣/٣.

[٦٧] – شرح الكافية ٧٢/٢.

[٦٨] – سبق ترجمته.

[٦٩] – هذا في المخطوط، وفي مغني اللبيب ما نَصُّهُ: (لكي تُكْرِمَني).

[٧٠] – مغني اللبيب /٦٨١ وما بعدها.

[٧١] – يريد الرضي وابن هشام.

[٧٢] – سورة البقرة / من الآية ٧.

[٧٣] – هذا التقدير على قراءة (غشاوةً) بالنصب حملاً على المعنى، فيكون على تقدير: وجعل على بغشاوة «قرأ بها المفضل الضبي وابن نبهان، وأبو بكر رواية عن عاصم بكسر الغين والنصب « ينظر: البحر المحيط ٤٩/١، السبعة في القراءات /١٤٠، مشكل إعراب القرآن ٣٠/١، الكشاف ١٢٦/١» وقد ردَّ ذلك أبو حيان قائلاً : وَنَصَبُ الْمُفَضَّلِ غِشَاوَةً يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِ مَا أَظْهَرَ فِي قَوْلِهِ: وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشاوَةً، أَيْ وَجَعَلَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً، أَوْ إِلَى عَطْفِ أَبْصَارِهِمْ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَنَصْبِهَا عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، أَيْ بِغِشَاوَةٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَيُحْتَمَلُ عِنْدِي أَنْ تَكُونَ اسْمًا وُضِعَ مَوْضِعَ مَصْدَرٍ مِنْ مَعْنَى خَتَمَ، لِأَنَّ مَعْنَى خَتَمَ غَشِيَ وَسَتَرَ، كَأَنَّهُ قِيلَ تُغَشِّيهِ عَلَى سَبِيلِ التَّأْكِيدِ، وَتَكُونُ قُلُوبُهُمْ وَسَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ مَخْتُومًا عَلَيْهَا مُغَشَّاةً (البحر المحيط ٨١/١).

[٧٤] – لم يظهر من كلام البيضاوي ما يوحي بتجويز تقدير حذف الجار وإيصال الفعل إليه صراحة، وإنما ذكر ذلك التقدير في معرض حديثه عن تأويل قراءة النصب في (غشاوة) حيث قال: وقرئ بالنصب على تقدير، وجعل على أبصارهم غشاوة، أو على حذف الجار وإيصال الختم بنفسه إليه والمعنى: وختم على أبصارهم بغشاوة ( تفسير البيضاوي ٤٣/١ ).

[٧٥] – سورة البقرة / من الآية١٥.

[٧٦] – قال الزمخشري : وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيانِهِمْ من مدّ الجيش وأمده إذا زاده وألحق به ما يقويه ويكثره. وكذلك مدّ الدواة وأمدها: زادها ما يصلحها. ومددت السرج والأرض: إذا استصلحتهما بالزيت فإن قلت: لم زعمت أنه من المدد دون المد في العمر والإملاء والإمهال؟ قلت: كفاك دليلا على أنه من المدد دون المد قراءة ابن كثير وابن محيصن: (وَيَمُدُّهُمْ)، وقراءة نافع: (وَإِخْوانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ) على أن الذي بمعنى أمهله إنما هو مدّ له مع اللام كأملى له ( تفسير الكشاف ٦٧/١-٦٨).

[٧٧] – الصحاح (مادة مدد).

[٧٨] – زيادة لازمة للتوضيح.

[٧٩] – سورة الأنفال/ من الآية ١١.

[٨٠] – قالها الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦۚ وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ طَهُورٗا﴾.

[٨١] – لم أعثر عليه في الكشاف.

[٨٢] – هذا قول الزمخشري بنصّه في الكشاف، وقد وردت عبارة (فِعْلاً آخر) بين (يضمّنون) وبين (معنى فعل آخر) في المخطوط وهي زائدة وبقاؤها إخلالٌ للنص المنقول. ينظر: النص في الكشاف ٤٨١/٢ طبعة دار الفكر للعام ١٩٧٧.

[٨٣] – هو عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي الشيباني الوائلي، أبو سماك. رأس القعدة، من الصفرية، وخطيبهم وشاعرهم. كان قبل ذلك من رجال العلم والحديث، من أهل البصرة، وأدرك جماعة من الصحابة فروى عنهم، وروى أصحاب الحديث عنه توفي عام ٨٤ هـ، وهو من شعراء العصر الأموي، له ٥٢ قصيدة. وهذا صدر البيت وعجزه قوله : رَبَداءُ تجفلُ مِن صَفيرِ الصافِرِ.

[٨٤] – حاشية الجرجاني على المطول للتفتازاني /٣٦٤.

[٨٥] – الكشاف ٤٧٣/٢.

[٨٦] – سورة البقرة/ من الآية ٢٠.

[٨٧] – قال الزمخشري ما نصه: «وأضاء: إما متعد بمعنى: كلما نوّر لهم ممشى ومسلكا أخذوه والمفعول محذوف. وإما غير متعد بمعنى: وملقى ضوئه» الكشاف ٨٦/١.

[٨٨] – قال الجوهري : وظَلِمَ الليل بالكسر وأظْلَمَ بمعنًى (الصحاح : ظلم).

[٨٩] – في (ب) السائرة.

[٩٠] – سورة طه / من الآيتين (٣٨، ٣٩).

[٩١] في (أ) ( لا يتفرق)، وما أثبتُّهُ في المتن موافق لنص الزمخشري في تفسيره.

[٩٢] – من (ب) واللفظ بنصّه من الزمخشري في الكشاف.

[٩٣] – الكشاف ٦٣/٣.

[٩٤] – في (ب) ( إلى بَعْضِ ما أرجع).

[٩٥] – في (أ) ( كان فيه نوع هجنة).

[٩٦] – سورة البقرة / من الآية ١٨١.

[٩٧] – هذا قول الزمخشري في الكشاف ٢٢٤/١.

[٩٨] – في (أ) (لانْسياق) وما أثبتُّهُ من (ب) لمناسبة السياق.

[٩٩] – هو الإمام القاضي المفسر ناصر الدين أبو سعيد أو أبو الخير عبد الله بن أبي القاسم عمر بن محمد بن أبي الحسن علي البيضاوي الشيرازي الشافعي، ولد في المدينة البيضاء بفارس– وإليها بتبريز في سنة ٦٨٥ هـ الموافق عام ١٢٩٢م وقيل: سنة ٦٩١ هـ وأما قول الشهاب الخفاجي في حاشية التفسير: إنه توفي سنة ٧١٩ هـ، فمما لا يعول عليه، وقد أوصى للقطب الشيرازي أن يدفن بجانبه، فدفن في (خرانداب) بتبريز بجانب الشيرازي. من مصنفاته (التفسير المسمى بـ (أنوار التنزيل وأسرار التأويل). اشتهر وبهر وتلقاه العلماء بالقبول، وذاع ذكره في سائر الأقطار وسار مسير الشمس في رابعة النهار، واشتغل به العلماء إقراءً وتدريسًا وشرحًا، وظل يدرس بالأزهر ما يتعلق بالإعراب والمعاني والبيان، منهاج الوصول إلى علم الأصول: في أصول الفقه، طوالع الأنوار في أصول الدين. وهو متن متين، قال عنه السبكي: وهو أجل مختصر صنف في علم الكلام، شرح المنتخب في أصول الفقه للإمام فخر الدين الرازي، لب اللباب في علم الإعراب وهو مختصر كافية ابن الحاجب وغيرها) تنظر: ترجمته في (البداية والنهاية (١٣: ٣٠٩). الوافي بالوفيات (٥: ٤٤٧). طبقات الشافعية للسبكي (٥: ٥٩). هدية العارفين (١: ٢٤١). كشف الظنون (٢: ٨٩).

[١٠٠] – قال البيضاويّ ما نصّه: «والأولى أن تجعل الضمائر كلها لموسى مراعاة للنظم، فالمقذوف في البحر والملقى إلى الساحل » أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٧/٤.

[١٠١] – من (ب) وفي (أ) « لِخلافِه فكأنّه ضمّنَ عِبارة الأولى» والتي من (ب) أنسب للسياق.

[١٠٢] – في (ب) الأوْلَوِيّةِ.

[١٠٣] – الكشاف ٦٣/٣.

[١٠٤] – من (ب)، وفي ( أ) ( الوسط) وما أثبتّه أنسب للسياق.

[١٠٥] – زيادة من (ب).

[١٠٦] – في (أ) الشّريف الفاضلُ.

[١٠٧] – من (ب)، وفي (أ) نجد عنه.

[١٠٨] – هو الشيخ الإمام عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو ابن الحاجب الكردي الدُّويني الأصل الإسنائي المولد. ولد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمائة «٥٧٠ أو ٥٧١هـ، الموافق ١١٧٤ أو ١١٧٥م في إسنا في صعيد مصر وكان أبوه جنديًّا كرديًّا، حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحي – وهو ابن خال السلطان صلاح الدين الأيوبي– قدم به أبوه إلى القاهرة فحفظ القرآن وبدأ ، شرح المقدمة الجزولية وغيرها، وتوفي الشيخ في السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة (٢٦ شوال ٦٤٦ هـ) بالإسكندرية « تنظر: ترجمته في (المنهل الصافي (٤٢١/٧– ٤٢٤)، البداية والنهاية (٣٠٠/١٧– ٣٠٢)، بغية الوعاة للسيوطي (٢/ ١٣٤،١٣٥).، غاية النهاية لابن الجزري (١/ ٥٠٨، ٥٠٩). سير أعلام النبلاء (٢٦٤/٢٣–٢٦٦).

[١٠٩] – مختصر ابن الحاجب ١/٢٠٠.

[١١٠] – هو مصنف ابن الحاجب في علم الأصول والمسمّى «منتهى السّؤل والأمل في علمي الأصول والجدل» حققه الدكتور نذير حمادو وحصل بموجبه على أطروحة دكتوراه من جامعة الأمير عبد القادر – قسطنطينة– الجزائر – ونشر في دار ابن حزم في بيروت – لبنان، للعام ٢٠٠٦، ط١، وبمجلدين، وقد نال اهتمام من جاء بعد ابن الحاجب من العلماء، فمنهم من شرحه، ومنهم من علّق عليه بالحواشي، ومن هؤلاء القاضي عضد الدين الأيجي (ت٧٥٦هـ)، ومن علّق عليه بالحواشي سعد الدين التفتازاني، والسيد الشريف الجرجاني، والحسن الهروي الفناري وغيرهم.

[١١١] – مختصر ابن الحاجب ١/٢٠٠.

[١١٢] – اختلف شراح مختصر ابن الحاجب وأصحاب الحواشي عليه في عود الضمير في (ينحصر) هل يعود إلى المختصر أم إلى غيره، فقال عضد الدين الأيجي: «سينحصر المختصر أو العلم في أمور أربعة : الأول/ المبادئ : وهي ما لا يكون مقصوداً بالذات، بل يتوقف عليه ذلك، وعدّها جزءً من العلم تغليباً لا يبعد، الثاني/ الأدلّة السمعيّة؛ لأنّ المقصود استنباط الأحكام، وإنما يكون منها؛ لأنّ العقل لا مدخل له في الأحكام عندنا، الثالث/ التّرجيح، إذ الأدلة الظنيّة قد تتعارض، فلا يمكن الاستنباط إلا بالترجيح، وهو بمعرفة جهاته، الرابع / الاجتهاد، وهو الاستنباط المقصود، فلابد من معرفة أحكامه وشرائطه» شرح المختصر ١/٢٣، وقال سعد الدين التفتازاني في حاشيته: «ذهب جمهور الشارحين إلى أنّ ضمير (ينحصر) للمختصر دون العلم على ما ذكره الشارح العلامة الشيرازي؛ لأنّ المبادئ المذكورة من أجزاء الكتاب وليست من أجزاء العلم» حاشية التفتازاني على المختصر ١/٢٤، وذهب شمس الدين الأصفهاني في بيان المختصر إلى أنّ الضمير في (ينحصر) للمختصر لا الأصول «ينظر: بيان المختصر ١/٨»، واختار السيد الشريف الجرجاني أن يكون الضمير في (ينحصر) للمختصر وعلّل ذلك بقوله: « لعدم الاحتياج إلى الاعتذار، ولأنّ الأنسب على الوجه الأخير تأخيره عن تعريف علم الأصول، ونبّه عن ذلك بتقديمه أولا، والاقتصار عليه ثانياً، فلا إشكال؛ لأنّ الأمور الأربعة أجزاءٌ للمختصر، وجزئيات لِما يتضمنه» حاشية الجرجاني على المختصر ١ /٢٥.

[١١٣] – زيادة من (ب).

[١١٤] – من (ب) وفي (أ) (إلى) وما أثبتّه موافق للسياق.

[١١٥] – سورة السجدة / من الآية ٢٠.

[١١٦] – سورة سبأ / من الآية ٤٢.

[١١٧] – من (ب)، وفي (أ) (ههنا). وما أثبته أنسب للسياق.

[١١٨] – هو القاسم بن الحسين بن محمد مجد الدين صدر الأفاضل الخوارزمي، ولد في خوارزم ونشأ ولادته على ما ذكره ياقوت الحموي سنة (٥٥٥هـ) وتوفي شهيداً على يد التتار سنة (٦١٧هـ) من مصنفاته ضرام السقط شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري، وبدائع الملح، والتخمير شرح المفصل للخوارزمي وغيرها ( تنظر ترجمته في : معجم الأدباء ٢٣٨/١٦، ٢٥٣، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٢٥٢–٢٥٣، وعقود الجمان لابن الشّعّار الموصلي ٥/ ٢٩٨–٣٠١، والبلغة للفيروزآبادي /١٤١).

[١١٩] – من (ب)، وفي (أ) العام وما أثبتّه هو الصحيح من نص الخوارزمي.

[١٢٠] – من (ب) لمناسبة السياق.

[١٢١] – أبو الطيب المتنبي (٣٠٣هـ – ٣٥٤هـ) هو أحمدُ بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد ومفرداتها، وله مكانة سامية لم تتح مثلها لغيره من شعراء العربية. فيوصف بأنه نادرة زمانه، وأعجوبة عصره، وظل شعره إلى اليوم مصدر إلهام ووحي للشعراء والأدباء. وهو شاعرحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربي. وتدور معظم قصائده حول مدح الملوك.

وشعر المتنبي كان صورة صادقة لعصره، وحياته، فهو يحدثك عما كان في عصره من ثورات واضطرابات، ويدلك على ما كان به من مذاهب، وآراء، ونضج العلم والفلسفة. كما يمثل شعره حياته المضطربة: فذكر فيه طموحه وعلمه، وعقله وشجاعته، وسخطه ورضاه، وحرصه على المال، كما تجلت القوة في معانيه، وأخيلته، وألفاظه، وعباراته.وقد تميز خياله بالقوة والخصابة في عباراته انطلاقاً ولا يعنى فيها كثيراً بالمحسنات والصناعة وقد جمع شعره في ديوان وشرح شروحات كثيرة، وهو الذي يفخر بنفسه في حضرة سيف الدولة الحمداني إذ يقول:

**أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي ... و أسمعت كلماتي من به صمم**

أما البيت المذكور في المتن أعلاه فهو من قصيدة قالها المتنبي ويمدح فيها القاضي أبا عبدالله محمد الخُصيبي عندما تولّى قضاء أنطاكية هذا مطلعاها، والبيت فيه اختلاف في الرواية لذلك رأيت أن أنقل البيت من الديوان (ديوان المتنبي/ ١٧٠)، وأما ما كان في المخطوط فنصّه:

**أفاضِلُ النّاسِ أغْراضٌ لِذا الزَّمَنِ ... يَخْلو مِنَ الهَمِّ أخلاهُم مِنَ الفِطَنِ**

[١٢٢] – شرح صدر الدين الأفاضل الخوارزمي ديوان أبي العلاء المعري (سقط الزند)، فسمّى شرحه (ضِرام السّقط شرح سقط الزّند) والبيت الذي ذكره هو من قصائد الديوان تحت عنوان (الدرعيات)، وعنوان القصيدة (أظن سليمى) (الديوان ٣١٠)، وينظر قول الخوارزمي في شرح سقط الزند /١٩٢٥–١٩٢٦ بتحقيق مصطفى السقا وآخرون.

[١٢٣] – في (ب) عن التخصيص، وما أثبته أنسب للسياق.

[١٢٤] – سورة الجمعة / من الآية ٥.

[١٢٥] – اللطيفة التي ذكرها ابن كمال باشا لم تكن للسفاقسي، وذلك لأمور: الأول/ أنّ السفاقسي توفي سنة (٧٤٢هـ) والحادثة التي رويت ذُكِرَ فيها سنة (٧٩٢هـ) أي: بعد وفاة السفاقسي بـ(٥٠) عاماً تقريباً، والثاني/ لم تذكر كتب التراجم التي ترجمت لحياة السفاقسي أنّ له شرحاً على مغني، وهذا مستبعد أيضاً وذلك لأنّ السفاقسي توفي قبل ابن هشام بـ(٤٠) سنة، كون الثاني توفي سنة (٧٦١هـ)، لذلك، وعند البحث في المصادر وجدت أنّ النّص المذكر في المتن هو لبدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٧هـ) وله شرح على مغني اللبيب لابن هشام مطبوع، ومن مصنفاته تعليق الفرائد، وهو شرح لكتاب التسهيل لابن مالك (ت٦٧٢هـ) وقد روى الدماميني هذه الطريفة، حيث قال: «مِن أظرف الحكايات التي أذكرُها، أني كنت يوماً بمجلس شيخنا ابن عرفة عند قومه للاسكندرية في رمضان سنة اثنين وتسعين بالمثناة في الأول، وأنا أقرأ عليه درساً في كتاب الحج من مختصره، وكان شخصٌ من الطلبةِ الموسومين بالتّشَدُّق والتّكَثُّرِ بما لم يُعْطِ حاضِراً بالمجلس، فمَرَّ بموضعٍ من كلامِ الشّيخِ، عائدٌ فيهِ ضميرٌ على مضاف إليه، فقال ذلكَ الشّخصُ بِجرأةٍ: النحويون يقولون: لا يعودُ الضّميرُ على المضاف إليه فكيفَ أعدتموهُ؟ فقالَ الشّيخُ على الفَوْرِ بلا تُعَلُّمٍ: قال تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ ولم يَزِدْ على ذلك، وفيه من اللطْفِ ما لا يخفى، ولا شكّ أن النحاة لم يقولوا ما نَقَلَ هذا الرّجلُ عنهم، وإنما قالوا: إذا وَجِدَ الضميرُ يمكنُ عَوْدُهُ إلى المضافِ وإلى المضاف إليه، فعَوْدُهُ إلى المضافِ أولى؛ لأنّه المحدث عنه ولم يمنع أحدٌ عَوْدُهُ إلى المضافِ إليه»، ينظر: قول الدماميني في «نيل الابتهاج بتطريز الديباج » للشيخ أحمد بابا التنبكتي (ت١٠٣٦هـ)، ص ٤٩٠. مع ملاحظة أن الشيخ التنبكتي ذكر أن النص الذي أورده في كتابه نقله من شرح الدماميني على التسهيل إلا أني بحث فيه فلم أجد ذلك النص في شرح التسهيل.

[١٢٦] – هو الإمام الأصولي الفقيه المتكلم اللغوي المقريء المتفنن صاحب التصانيف الدقيقة أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن عرفة الورغمي المالكي فقها الأشعري المعتقد، ولد سنة ٧١٦هـ وتوفي سنة ٨٠٣هـ. فقيه مالكي وإمام جامع الزيتونة وخطيبه، في العهد الحفصي وتفقّه على بن سلامة الأنصاري. ابتدأ الخطابة سنة ٧٧٢هـ والفتوى سنة ٧٧٣هـ. ودرّس بجامع الزيتونة. وعاصر ابن خلدون وتنافس معه. برز في أُصول والفروع والعربية والقراءات وغير ذلك، وصار السلطان. من مصنفاته « تفسير للقرآن الكريم صدر تحت عنوان تفسير ابن عرفة المالكي، كتاب المختصر الكلامي...وهو من أجل كتبه، كتاب المختصر الفقهي وغيرها»، تنظر: ترجمته في «غاية النهاية في طبقات القراء (٢٤٣/٢)، نيل الابتهاج (٤٦٣-٤٦٤)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٩ /٣٢٥-٣٢٦، الأعلام للزركلي (٤٣/٧)، الديباج المذهب في معرفة أعيان (٣٣٣/٢).

[١٢٧] – زيادة لا زمة من (ب).

[١٢٨] – سورة الجمعة / من الآية ٥.

[١٢٩] – القول للدماميني كما أسلفنا.

[١٣٠] – له حاشية على المطول للتفتازاني شارح مفتاح العلوم للسكاكي.

[١٣١] – القول للسكاكي في كتابه مفتاح العلوم / ٣٣١ .

[١٣٢] – من (ب) وفي (أ) كلام في صحته، والمناسبُ ما أثْبتّهُ.

[١٣٣] – سورة الواقعة/ الآيتان /٥٣-٥٤.

[١٣٤] – سورة الزمر/ من الآية ٤٩.

[١٣٥] – سورة الأنعام/ من الآية ١٣٩.

[١٣٦] – أي إنّ من قرأ (تكن) بالتاء فقد أنّث على تأنيث الأنعام التي في البطون، فيكون التقدير : وإن تكن الأنعام التي في بطونها ميتة «ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد/ ٢٧١، النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٦٥/٢، مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢٩٤/١، الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ٧٠٤/٢».

[١٣٧] – سورة الأنعام / من الآية ١٣٩.

[١٣٨] – سورة محمد/ الآية٢٤.

[١٣٩] – قال ابن دريد : «ورجل لغب: بين اللغابة واللغوبة. وأخبرنا أبو حاتم عن الأصمعي قال: قال أبو عمرو بن العلاء: سمعت أعرابيا يمانيا يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت: يقــول: جاءته كتابي، فقال: أليس بصحيفة؟ فقلت له: ما اللغوب؟ فقال: الأحمق. وأحسب أن هذا عن يونس، ولا أدري من نقله عنه». جمهرة اللغة (ب-غ-ل) ١٧٣/١.

[١٤٠] – سورة ق / الآية ٣١ .

[١٤١] – قاله الزمخشري ٣٨٩/٤.

[١٤٢] – سورة البقرة/ الآية ٨.

[١٤٣] – من (ب)، وفي (آ) ( ثم رجع ماهم) والصحيح ما أثبتّهُ.

[١٤٤] – سورة البقرة / من الآية١٢٤.

[١٤٥] – الكشاف ١٨٣/١-١٨٤.

[١٤٦] – زيادة لازمة.

[١٤٧] – سورة المائدة / من الآية ٨.

[١٤٨]– ومثال وقوع الإضمار قبل الذِّكْر على الشّرطِ ور قوله تعالى: ﴿ **قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ** ﴾ [البقرة /٩٧].

[١٤٩] – سورة البقرة/ من الآية٩٧.

[١٥٠] – ينظر الكشاف ١٦٩/١-١٧٠، وأنوار التنزيل ٩٦/١.

[١٥١] – سورة القدر/ الآية١.

[١٥٢] – من (ب) زيادة لازمة للسياق.

[١٥٣] – سورة هود/ من الآية٤٤.

[١٥٤] – سورة الطارق / الآيتان ١٥-١٦.

[١٥٥] – البيت من قصيدة لأبي كبير / ينظر شرح الحماسة للإمام المرزوقي /٦٥ .

[١٥٦] – شرح الحماسة / ٦٥ مع ملاحظة أنّ لفظ «وهذا إضْمارٌ قَبْلَ الذِّكْرِ» في شرحِهِ.

[١٥٧] – سورة عبس/ الآية ١.

[١٥٨] – سورة النحل / من الآية ٦١.

[١٥٩] – من (ب) وفي (أ) (جمع) وما أثبتّه أنسب للسياق.

[١٦٠] – من (ب)، وفي (أ) الدّابة بالمفرد.

[١٦١] – سورة فاطر/ من الآية٤٥.

[١٦٢] – سورة فاطر/ من الآية ٤٤.

[١٦٣] – سورة النساء/ من الآية ١١.

[١٦٤] – سورة النساء/ من الآية ١١.

[١٦٥] – من (ب) زيادة لازمة.

[١٦٦] – سورة البقرة / الآية ٩٧.

[١٦٧] – اختلف المحدثون في صحة هذا الحديث، فقال ابن حجر: «وروى هَذَا مَرْفُوعًا مَوْصُولًا وَمُرْسَلًا وَرُوِيَ أَيْضًا مَوْقُوفًا أما الْمَرْفُوع فَأَخْرجهُ بن مَرْدَوَيْهِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ وَلَفْظُهُ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّ مَعَ الْيُسْرِ يُسْرًا أَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا وَلَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ وَأَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ حَدِيث بن مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْ كَانَ الْعُسْرُ فِي جُحْرٍ لَدَخَلَ عَلَيْهِ الْيُسْرُ حَتَّى يُخْرِجَهُ وَلَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ ثُمَّ قَالَ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يسرا إِن مَعَ الْعسر يُسْرًا وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالطَّبَرِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ بن مَسْعُودٍ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ قَالَ ذُكِرَ لَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَشَّرَ أَصْحَابَهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ فَقَالَ لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَأَمَّا الْمَوْقُوفُ فَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ يَقُولُ مَهْمَا يَنْزِلُ بِامْرِئٍ مِنْ شِدَّةٍ يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ بَعْدَهَا فَرَجًا وَإِنَّهُ لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ وَقَالَ الْحَاكِمُ صَحَّ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَهُوَ فِي الْمُوَطَّأِ عَنْ عُمَرَ لَكِنْ مِنْ طَرِيقٍ مُنْقَطِعٍ وَأخرجه عبد بن حميد عَن بن مَسْعُودٍ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ وَأَخْرَجَهُ الْفَرَّاءُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ عَن بن

عَبَّاسٍ» فتح الباري في شرح صحيح البخاري ٧١٢/٨، وينظر: المستدرك على الصحيحين ٥٢٨/٢، والألباني في السلسلة الضعيفة برقم ٤٣٤٢، والطبري في جامع البيان (٣٠/ ٢٣٥ – ٢٣٦).

[١٦٨] – سورة الشرح / الآيتان ٥–٦.

[١٦٩] – قال الزمخشري: «فإن قلت: ما معنى قول ابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهما: لن يغلب عسر يسرين، وقد روى مرفوعا أنه خرج ﷺ ذات يوم وهو يضحك ويقول «لن يغلب عسر يسرين»؟ قلت: هذا عمل على الظاهر»، الكشاف ٧٧١/٤.

[١٧٠] – شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح للتفتازاني ١٠٢/١.

[١٧١] – المصدر نفسه ١٠٢/١–١٠٣.

[١٧٢] – شرح الحماسة / ٢٧–٢٨، والأبيات لشَهْل بنِ شَيْبانَ الزِّمَّانيّ.

[١٧٣] – زيادة لازمة من (ب).

[١٧٤] – زيادة لازمة لتوضيح المطلوب من العبارة. وصاحب التوضيح للإمام القاضي صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (ت٧٤٧هـ).

[١٧٥] – قال صاحب التوضيح: «فَالْأَمْرُ، قَوْلُ الْقَائِلِ اسْتِعْلَاءً افْعَلْ، وَالنَّهْيُ قَوْلُهُ اسْتِعْلَاءً لَا تَفْعَلْ، وَالْأَمْرُ حَقِيقَةٌ فِي هَذَا الْقَوْلِ اتِّفَاقًا مَجَازٌ عَنْ الْفِعْلِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَعِنْدَ الْبَعْضِ حَقِيقَةٌ» شرح التلويح على التوضيح ٢٨٦/١–٢٨٧.

[١٧٦] – ينظر: قول التفاتازاني في شرح التلويح على التوضيح بتفصيل أكثر ٢٨٩/١.

[١٧٧] – زيادة لازمة من (ب) يقتضيها السياق.

[١٧٨] – الاستخدام من فنون علم البديع في البلاغة العربية، وقد تعرّض إليه علماء البلاغة في مصنفاتهم،وهو أن يُراد بلفظٍ له معنيان: أحدهما، ثم يُرادَ بضميرِهِ الآخر، أو يُرادَ بأحد ضميريه، أحدُهُما، ثمَّ يرادَ بالآخرِ الآخر» التلخيص /٣٦٠، ومن العلماء من خصص للاستخدام باباً وفصلاً، ولم يكن حديثه عن الاستخدام بمعزل عن التورية لشدة تقاربهما في المفهوم حتى قال صلاح الدين الصفدي في كتابه فض الختام عن التورية والاستخدام: «ومن أنواع البديع ما هو نادر الوقوع، ملحق بالمستحيل الممنوع، وهو نوع التورية والاستخدام الذي تقف الأفهام حسرى دون غايته عند مرامي المرام:نوع يشق على الغبي وجوده... من أي باب جاء يغدو مقفلا لا يقرع هضبته فارع، ولا يقرع العلوم وتطلع من كل باب) وقد حقق كتاب الشيخ صلاح الدين الصفدي مؤخراً ولم أستطع الحصول على نسخة منه، وقوله هذا نقلاً عن خزانة لأدب لابن حجة الحموي ١٢٠/١–١٢٢. وقد اختلف العلماء في توجيه دلالة مصطلح الاستخدام على وجه الدقة، وذلك لقرب مفهومه من مفهوم التورية كما أسلفنا، فالتورية وتسمى الإيهام أيضاً وهي أن يطلق لفظٌ له معنيان، قريبٌ وبعيدٌ، ويُراد به البعيد منهما، هذا لفظ الخطيب القزويني في الإيضاح / ٣٦٤، فجاء توجيه مفهوم الاستخدام على طرق

عدة: الأولى طريقة صاحب الإيضاح ومن تبعه، ومشى عليها كثير من الناس، وهي أن الاستخدام إطلاق لفظ مشترك بين معنيين، فتريد بذلك اللفظ أحد المعنيين، ثم تعيد عليه ضميرًا تريد به المعنى الآخر، أو تعيد عليه، إن شئت، ضميرين تريد بأحدهما أحد المعنيين وبالآخر المعنى الآخر، وعلى هذه الطريقة مشى أصحاب البديعيات، والثانية: طريقة الشيخ بدر الدين بن مالك رحمه الله تعالى، في المصباح، وهي أن الاستخدام إطلاق لفظ مشترك بين معنيين، ثم يأتي لفظ يفهم من أحدهما أحد المعنيين، ومن الآخر المعنى الآخر، ثم إن اللفظين قد يكونان متأخرين عن اللفظ المشترك، وقد يكونان متقدمين، وقد يكون اللفظ المشترك متوسطا بينهما، والطريقتان راجعتان إلى مقصود واحد وهو استعمال المعنيين، وهذا هو الفرق بين التورية والاستخدام، فإن المراد من التورية هو أحد المعنيين، وفي الاستخدام كل من المعنيين مراد. ينظر خزانة الأدب لابن حجة الحموي ١١٩/١، مع ملاحظة أن قول بدر الدين ابن مالك الذي ذكره لنا الحموي لم أجده في كتابه المصباح، ولعله في مصنف آخر.

[١٧٩] – البيت من قصيدة للشاعر معاوية بن مالك مطلعها «أَجَدَّ القلبُ منْ سَلْمى اجْتِنابا = وأَقْصَرَ بَعْدَ ما شَابتْ وشَابَا» وهومعاوية بن مالك بن جعفر بن كلاب ابن ربيعة بن عامر.... يرتفع نسبه إلى قيس عيلان بن مُضَر. ومُعوِّد الحكماء، بضم الميم وكسر الواو المشددة لقب غلب عليه. وفي تعليل تلك الغلبة يقول العلماء: وسُميّ معود الحكماء بقوله:

**سَأَحْمِلُها وتَعْقِلها غنيٌّ ... وأورثُ مَجدها أبداً كِلابا**

**أُعَوِّد مِثلَها الحكماءَ بَعْدي ... إذا ما الحقُّ في الأَشْيَاعِ نَابا**

ولم تذكر المصادر سنة ولادته أو وفاته «ينظر: الخزانة ٤: ١٧٤، شرح الحماسة ٣: ١٥٢، جمهرة الأنساب /٢٦٦، الأعلام ٢٦٣/٧».

[١٨٠] – البيت من قصيدة للبحتري مطلعها: كم بالكَثيب من اعْتِراضِ كثيبِ ... وقَوامِ غُصْنٍ في الثِّيابِ رَطيبِ قالها في مدح إسماعيل بن إسحاق الذي كان ممن يجالسون المأمون كثيراً، وإسماعيل هو أبو الفضل بن نوبخت، إلا أنّ رواية البيت تختلف عن التي ذكرها ابن كمال باشا، وهي في الديوان كالآتي: فسقى الغضا والنّازليهِ وإنْ هُمُ ... شَبُّوهُ بينَ جوانحٍ وقلوبِ والتي في المخطوط « والساكنيه.... بين جوانحي وضلوعي) وفيها مخالفة لحرف الروي في القصيدة، فالذي نرجّحه هي الرواية الموجودة في الديوان (ينظر ديوان البحتري /٢٤٦».